

دماء على الزناد انتهاكات ميليشيا الحوثيين في اليمن بعد ثمانين سنوات من النزاع

إعداد: علي الجمال
تحرير: شريف عبد الحميد

قائمة المحتويات

2	تمهيد
4	المنهجية
القسم الأول: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني	
5	1. استهداف المدنيين
11	2. الترحيل القسري للمدنيين
13	3. تدمير الأعيان المدنية
15	4. التعذيب
17	5. حصار المُدن
القسم الثاني: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان	
20	1. الإعدام بإجراءات موجزة وتعسفية
23	2. انتهاكات حرية الرأي والتعبير
24	3. انتهاكات حرية الصحافة
27	4. الاعتقال التعسفي
30	5. انتهاك الحق في العمل
31	6. انتهاك الحق في الصحة
33	7. انتهاك الحق في التعليم
القسم الثالث: الانتهاكات ضد الفئات الأكثر ضعفًا	
35	8. النساء
38	9. الأطفال
41	10. الأقليات
43	11. المهاجرين
49	12. النتائج والتوصيات

مرت ثماني سنوات على النزاع المسلح في اليمن، ثماني سنوات تحول فيها ما عُرف في أزمنة سابقة باليمن السعيد إلى أسوأ أزمة إنسانية في العالم، فنحو 17.3 مليون يعانون انعدام للأمن الغذائي، و21.6 مليون بحاجة الي شكل من اشكال المساعدة، ونحو 20.3 مليون يفتقرون للخدمات الصحية الأساسية وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان¹. وقد رجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفاة 1.3 مليون شخص، بجانب وفاة طفل كل خمس دقائق إذا استمر النزاع في اليمن حتى 2030 ولعل تجاهل احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرة ميلشيا الحوثي، كان سبباً اضافياً في إضفاء مزيد من التدهور على أوضاع السكان في اليمن. حيث تحكم الميلشيا بقوة السلاح وبحكم الأمر الواقع مناطق يعيش فيها 70% من السكان في اليمن بينما يعيش 30% فقط من السكان في المناطق التي يحكمها مجلس القيادة الرئاسي.

وقد عمدت ميلشيا الحوثي علي اتباع استراتيجية ترهيب وتخويف للمدنيين الخاضعين لسيطرتها، وكان من تداعيات هذه الاستراتيجية ازهاق أرواح آلاف من المدنيين وإصابة آخرين، كما تأثرت البنية التحتية المدنية بسبب القصف العشوائي لميلشيا الحوثي، ودفع الترحيل أو التهجير القسري بمئات الأسر إلى مخيمات النازحين التي تفتقر الي الخدمات الأساسية أو أي شكل من اشكال الحياة. ولا يزال الإفلات من العقاب وعدم فتح تحقيقات شفافة في جميع الانتهاكات المتعلقة بالقانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان هو السائد في شمال اليمن وهو جعل هذه الانتهاكات نمطاً متكرراً للمسلحين التابعين لميلشيا الحوثي، فالدماء لا تزال على الزناد. وقد يؤدي تخلي ميلشيا الحوثي عن الهدنة في 2 أكتوبر 2022 ورغبتهم في عدم تمديدتها إلى مزيد الانتهاكات لحقوق الانسان تفاقم الوضع الإنساني المتردي في الأصل في شمال اليمن.

كما أثر التدفق غير المشروع للأسلحة في اليمن على استدامة النزاع وهو ما فاقم من انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين، ويعد تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة والمركبات البرية المستخدمة في القتال البري إلى ميلشيا الحوثي عاملاً رئيسياً في استمرار مسلحيها ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي سبتمبر 2020 تفاخر

¹ الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن لعام 2023، ص 8، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3IXQGbl>

المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية، أبو الفضل شكري، بقدرات تصنيع الحوثيين للأسلحة، قائلاً إن إيران "نقلت الخبرات والمعرفة" إليهم².

وقد أدي تزويد إيران لميلشيا الحوثي بـ الأسلحة المتقدمة والمستشارين، إلى تشكيل الترسانة العسكرية لميلشيا الحوثي، فبجانب الوحدات العسكرية التي حازتها من ترسانة الجيش اليمني، فإن إيران أسندت إليها أنظمة الصواريخ الاستراتيجية والطائرات بدون طيار لاستهداف مواقع في عمق أراض جيرانها والمتفجرات. بجانب القوارب المحملة بطائرات بدون طيار وقد أدى الدعم الإيراني إلى توسيع الصراع ليشمل بقية شبه الجزيرة العربية ليشمل التهديدات المباشرة لبعض الدول والأفراد المتمركزين في الخليج وتشمل الأسلحة الإيرانية في ترسانة ميلشيا الحوثي اليوم أنظمة مضادة للطائرات، وصواريخ باليستية، وطائرات بدون طيار قصيرة وطويلة المدى، وعبوات ناسفة أرضية، وعبوات ناسفة بدائية الصنع.

تراجع مؤسسة ماعت في هذا الدراسة المُعمقة حالة حقوق الانسان في شمال اليمن حيث تحكم ميلشيا الحوثي التي وصفها قرار مجلس الامن رقم 2426 لسنة 2022 بأنها جماعة إرهابية، ولا تراجع هذه الدراسة التزامات ميلشيا الحوثي بموجب القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1939 والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الرابعة فحسب. لكن التزام الميلشيا بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي اقترت وزارة الخارجية غير المعترف بها التابعة للحوثيين في خطابتها مع فريق الخبراء المعني باليمن التابع لليمن، إنها تنطبق عليها وهي ملتزمة بتطبيق في المناطق الخاضعة لسيطرتها. كما أقرت ميلشيا الحوثي في مراسلاتها المكتوبة الموجهة إلى فريق الخبراء المعني باليمن بالتزامات حقوق الانسان وذكرت أن قواتها تحترم التزاماتها الدولية بحماية المدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان، كما نبهت ميلشيا الحوثي إلى انطباق معاهدات حقوق الانسان التي صادقت عليها الحكومة اليمنية على إدارتها³. وهو جعلنا نراجع هذه الوعود التي قطعتها الميلشيا على نفسها في أوقات مختلفة وتعهدت بها امام هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها.

وتركز مؤسسة ماعت في هذه الدراسة على الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني لاسيما استهداف المدنيين لاسيما في ظل الهجمات العشوائية على

² Yemen's Houthis and the Expansion of Iran's Axis of Resistance, <https://bit.ly/3mwiTOW>

³ Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, Para 82, <https://bit.ly/3Fqg2xV>

المدنيين والبنية التحتية والأعيان المدنية واستخدام الأسلحة المحظورة دوليًا والأسلحة المتفجرة ضد المدنيين من قبل ميلشيا الحوثي. بجانب استخدام التعذيب كأداة في النزاع في شمال اليمن، كما يركز القسم الثاني من الدراسة على الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان لاسيما الاعدامات بإجراءات موجزة وتعمدية، وانتهاك حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، والحرمان من التعليم والحق في العمل والحق في الصحة. وأخيرًا يركز القسم الثالث من هذه الدراسة على الانتهاكات ضد الفئات الأكثر ضعفًا في اليمن مثل النساء، والأطفال، والأقليات، والمهاجرين. ولعل الغرض الأساسي من هذه الدراسة هو تبيان الضرر المهور الذي لحق بالمدينين بعد ثمانية سنوات من النزاع.

المنهجية

اعتمدت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في الوقائع والمعلومات والأدلة المبنية في الدراسة على شهادات بعض المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين فوضوا مؤسسة ماعت من أجل تبني قضاياهم أمام الآليات الدولية لحقوق الإنسان، كما راجعت مؤسسة ماعت التوقعات الشهرية الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص دولة اليمن وتقارير فريق الخبراء المعني باليمن التابع لمجلس الأمن. كما اعتمد التقرير في بعض الوقائع التي وثقتها على اعترافات قادة الحوثيين أنفسهم. ويمكن اجمال ما استندت إليه الدراسة توثيقًا وتحليلًا في الآتي:

- ➔ التوثيق اليومي لانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في شمال اليمن.
- ➔ الاحصائيات الصادرة عن اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات حقوق الإنسان في اليمن.
- ➔ الشهادات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان وذوي الضحايا في اليمن.
- ➔ مراجعة الوثائق الصادرة عن المؤسسات التابعة لميلشيا الحوثي في شمال اليمن.
- ➔ تحليل بيانات وأوراق غرفة اجتماعات فريق الخبراء البارزين المعني باليمن التابع للأمم المتحدة.

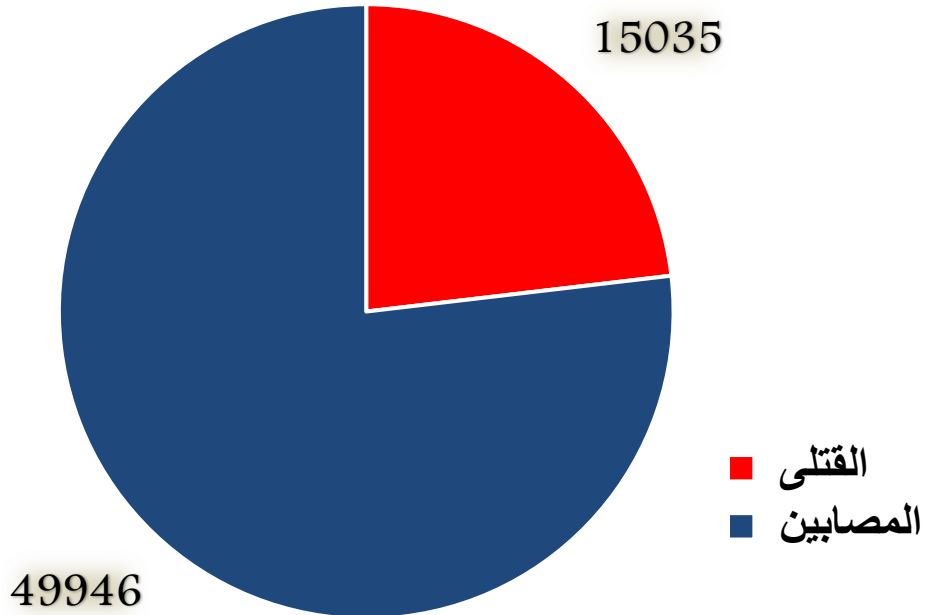
القسم الأول: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

يوصف النزاع المسلح الحالي في اليمن بكونه نزاعاً مسلحاً غير دولياً ، وبالتالي فإن التشريعات الوطنية فضلاً عن أحكام القانون الدولي الإنساني وتحديد أحكام المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 هي الإطار القانوني الذي يجب تطبيقه والتقيده به من قبل ميلشيا الحوثي، إضافة إلى أحكام البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعتمد في 12 أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، كما أن ميلشيا الحوثي مُطالبه باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي الذي يُطبق أيضاً في النزاعات المسلحة غير الدولية، وما يتضمنه من قواعد تتعلق بمبادئ التمييز والتناسب والإنسانية وحماية المدنيين والأشخاص غير القادرين على القتال

1. استهداف المدنيين

تحمل المدنيين في اليمن وطأة النزاع المسلح أكثر من غيرهم وبعد نحو ثمانية سنوات على النزاع المسلح بلغ عدد ضحايا المدنيين (انظر الشكل الأول) أكثر من 64 ألف مدنيًا بينهم نحو 15 ألف قتيلاً وما يقترب من 50 ألف مُصابًا. أغلبهم من النساء والأطفال، في حين نؤكد أن أرقام الضحايا قد تكون أعلى من ذلك، ولكن نقص الإبلاغ والتوثيق يجعلنا لا نحصل سوى على النذر اليسير من المعلومات بخصوص الضحايا الذين قتلوا.

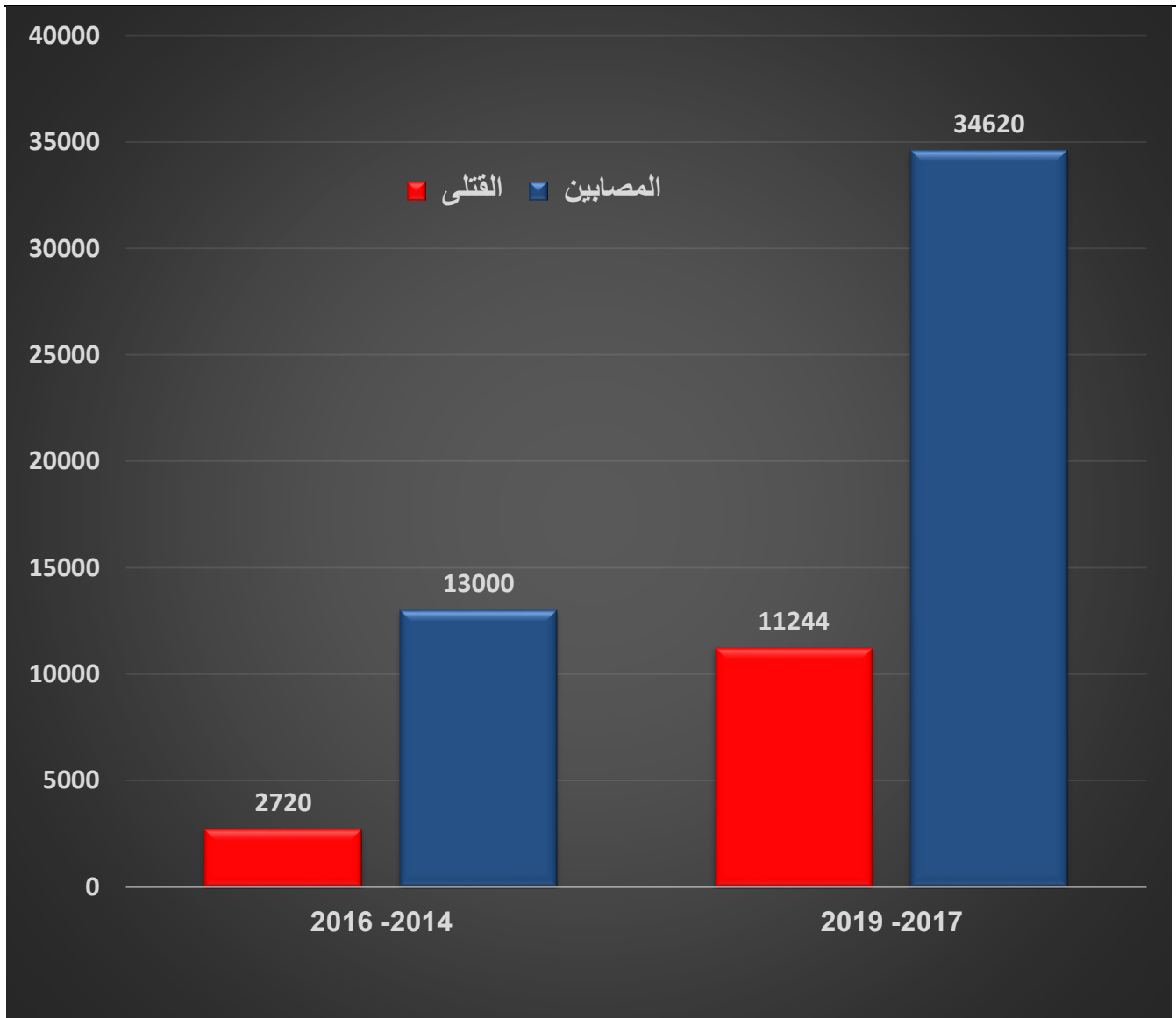
الشكل الأول: الضحايا المدنيين الذين قتلوا من قبل ميلشيا الحوثي



وقد شهدت الفترة من 2014 وحتى 2016 وهي الفترة التي أعقبت انقلاب ميلشيا الحوثي علي الحكومة الشرعية بقيادة عبدربه منصور آنذاك أعلي عدد للضحايا المدنيين (الشكل الثاني) وفقا لتوثيق مؤسسة ماعت بنحو 11244 قتيلاً ونحو 34620 مصاباً وأعقبتهما الفترة من يناير 2017 وحتى ديسمبر 2019 والتي قتل فيها نحو 2720 قتيلاً ونحو 13 ألف مصاباً من المدنيين، وقد تراجع استهداف المدنيين في 2020 و2021 نظراً لجائحة كورونا وما تبعها من فترات لوقف إطلاق النار والهدنة التي دخلت حيز التنفيذ في 2 أبريل 2022 رغم إن الحوثيين لم يلتزموا به⁴.

الشكل الثاني: الضحايا المدنيين الذين قتلوا من ميلشيا الحوثي في الفترة من 2014 حتى

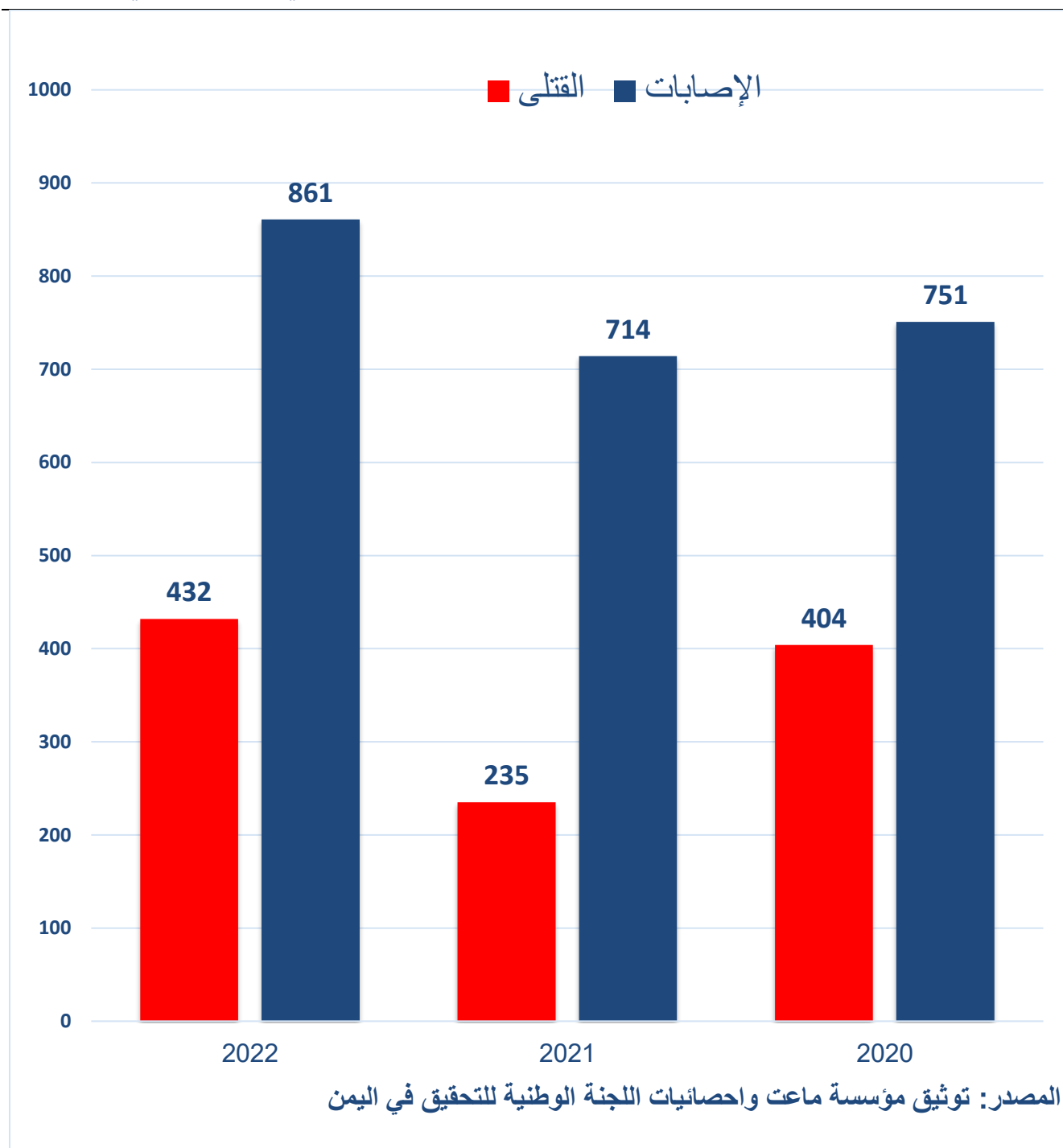
2019



⁴ اعتمدت الأرقام الخاصة بقتل المدنيين على إحصاء اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بجانب بعض التقارير المحلية وتوثيق مؤسسة ماعت.

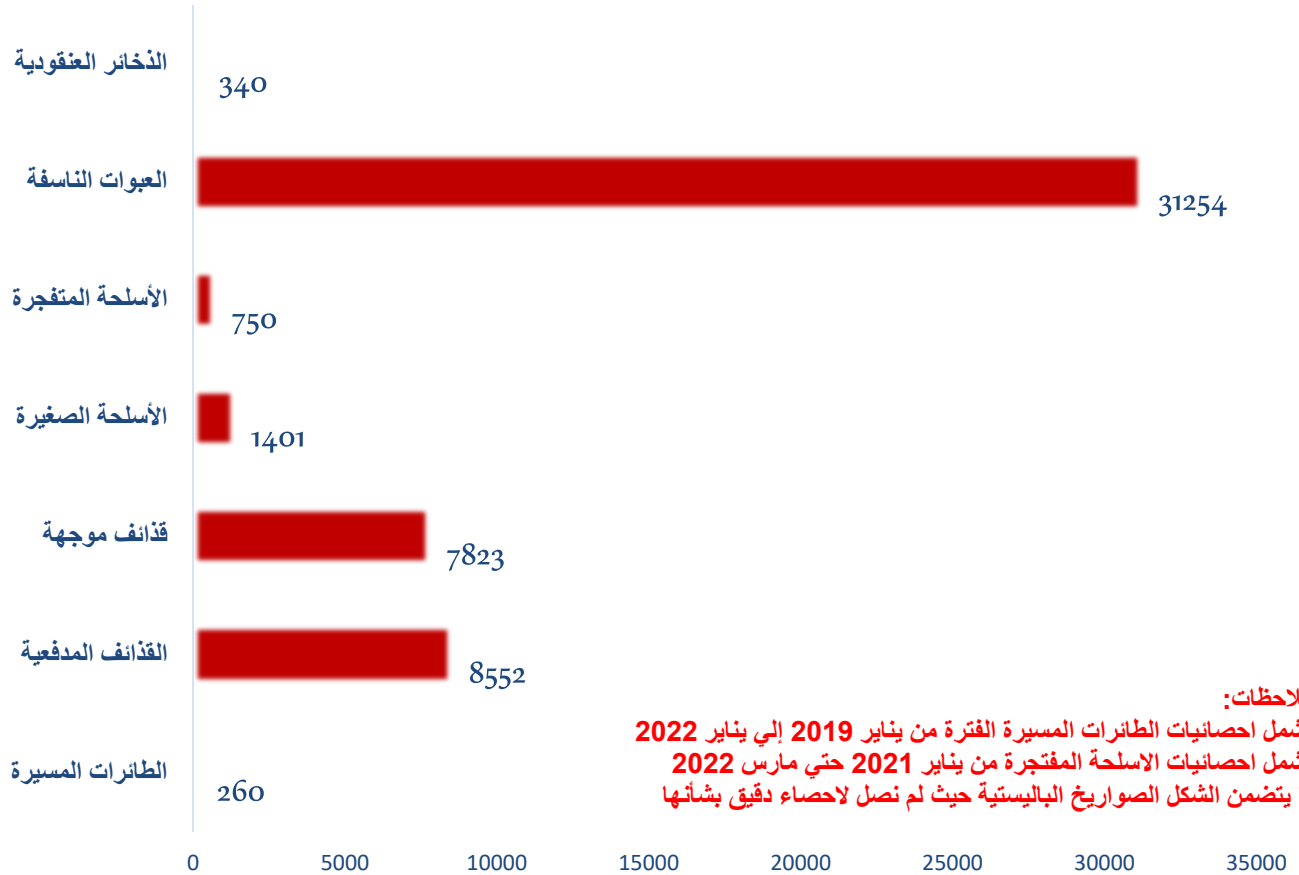
وقد شهدت السنوات من 2020 حتي 2022 عدد اقل من الضحايا المدنيين (أنظر الشكل الثالث)، حيث قتل في عام 2022 ، نحو 861 مدنيًا بينما أصيب 432، وفي عام 2021 قتل 714 مدنيًا أكثر منهم من النساء والأطفال بينما أصيب 235 مدنيًا آخرين. وفي عام 2020 قضي نحب 751 مدنيًا بينما أصيب 404 آخرين.

الشكل الثالث: الضحايا المدنيين الذين قتلوا من ميلشيا الحوثي من 2020 الي 2022



وقد اعتمدت ميلشيا الحوثي في هجماتها العشوائية على المدنيين على بقايا ترسانة أسلحة الجيش اليمني الذي استولت عليها الميلشيا بعد انقلابها على الحكومة المعترف بها. بجانب استخدام الأسلحة المتفجرة إيرانية الصنع خلال قصفها للمدنيين (الشكل الرابع) وهو ما فاقم من تعداد الضحايا⁵ وتشمل هجمات الحوثيين استخدام المدفعية والصواريخ بجانب الطائرات بدون طيار والألغام الأرضية والعبوات الناسفة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. بالإضافة إلى استخدام الذخائر العنقودية، وهي أسلحة محظورة بموجب الاتفاقيات الدولية والقانون العرفي لأنها تستهدف الأشخاص بشكل عشوائي ولا تفرق ما بين هو مدنيًا او عسكريًا⁶.

الشكل الرابع: نمط الأسلحة المستخدمة من قبل ميلشيا الحوثي في بعض الهجمات التي استهدفت المدنيين



⁵ Yemen's Houthis and the Expansion of Iran's Axis of Resistance, <https://bit.ly/3ZHE3bT>

⁶ EXPLAINER: What danger do cluster bombs pose? <https://bit.ly/3LczNN6>

يُلاحظ من الشكل السابق أن ميلشيا الحوثي استخدمت العبوات الناسفة بضراوة من قبل المسلحين التابعين لميلشيا الحوثي، فقد استخدمت الميلشيا هذه العبوات أكثر من 31 ألف مرة، يتبعها القذائف المدفعية بنحو 8552 مرة والقذائف الموجهة بنحو 7823 مرة كما استخدمت الميلشيا الطائرات المسييرة في 260 هجوم مع ملاحظة أن الهجوم الواحد قد يتكون من سرب من الطائرات المسييرة يبلغ 20 طائرة. وكان لاستخدام هذه الأسلحة بما في ذلك الطائرات المسييرة من قبل ميلشيا الحوثي اثار خطيرة على المدنيين، ولا يزال يعاني معظم المدنيين الذين كانوا ضحية القصف العشوائي من إصابات خطيرة فبعضهم بترت ساقه، والبعض الآخر فقط عينيه⁷.

جدول (1) بعض وقائع استهداف المدنيين من قبل ميلشيا الحوثي

التاريخ	الواقعة
30 أكتوبر 2022	إطلاق مسلحون تابعين لميلشيا الحوثي قذيفة على منطقة المطار القديم غرب تعز أدت لإصابة 3 أطفال هم: محمد ناصر فارح يبلغ من العمر سنوات حيث تعرض بتر قدمه، بدر ناصر المجنحي 8 سنوات حيث بترت قدميه أيضا بجانب هاشم ناصر المجنحي 9 سنوات وكان الأطفال الثلاثة عائدين من المدرسة عندما تعرضوا للإصابة ولا يزالوا يشكون من إصابات خطيرة بسبب شظايا في مناطق متفرقة من الجسم
2 أكتوبر 2022	إطلاق رصاص قناصة على امرأة في قرية بني خلية أصيبت على أثرها "مروة عبده علي عامر عبد الوهاب" 30 عاما، من بشظية في صدرها ووجهها
24 فبراير 2022	إطلاق رصاص حي قرب مسجد عمر في محافظة عز ما أدى إلى إصابة امرأة تدعى إيمان طه عبد القادر، تبلغ من العمر 40 عاما ⁸
19 فبراير 2022	ضرب صاروخان بالسيتين لميلشيا الحوثي محافظة مارب. ما أدى لإصابة ثلاثة أطفال بشظايا وهم في طريقهم إلى المنزل من المدرسة ⁹
13 فبراير 2022	هاجم الحوثيين مخيم للنازحين باستخدام صواريخ باليستية ما أدى الي إصابة أربعة أطفال وامرأة بجروح خطيرة كما بترت ساق أحد الأطفال
26 يناير 2022	هاجم الحوثيين بضربات صاروخية محافظة مأرب ما أدى الي مقتل 5 يمنيين وأصابت 23 آخرين بينهم خمسة أطفال.

⁷ HOUTHIAATTACKSREPORTINGMONITOR(HARM), <https://www.yemenembassy.org/wp-content/uploads/2022/03/Harm.pdf>

⁸ HOUTHIAATTACKSREPORTINGMONITOR(HARM), <https://www.yemenembassy.org/wp-content/uploads/2022/03/Harm.pdf>

⁹ Ibid

التاريخ

الواقعة

- 25 يناير 2022 قصفت ميلشيا الحوثي منزل في حي الشمسي في وسط محافظة تعز ما أدى الي مقتل امرأة يمنية وإصابة زوجها وابنها بجروح خطيرة
- 25 ديسمبر 2021 هجوم بالصواريخ على سوق في مأرب أدى الي مقتل ثلاثة مدنيين بينهم شاب 14 عاما. وجرح ثمانية آخرون بينهم طفل في الثالثة من عمره.
- 2 أكتوبر 2022 وثق مكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان ثلاث وقائع إطلاق نار من قبل القنصة التابع لميلشيا الحوثي بعد انتهاء الهدنة في 2 أكتوبر 2022¹⁰ وقد أدت هذه الهجمات الي مقتل مدنيين بينهم طفلاً إصابة آخرين¹¹
- 28 أكتوبر 2021 قصف منزل الشيخ عبد اللطيف القابل في قرية العمود. ما أدى الي مقتل 12 مدنياً وإصابة عدد آخر بجروح. وكان اثنان من القتلى من أبناء قابيل.
- 27 أكتوبر 2021 هجوم بالصواريخ بالاسلية شنه الحوثيون على قرية الجراشة بمديرية الجبة. استخدم الحوثيين فيه 20 قذيفة هاون وصواريخ كاتوشا ما أسفر عن إصابة عشرات المدنيين.
- 3 أكتوبر 2021 صاروخان للحوثيين يستهدفان منازل مدنيين في مأرب، وصاروخ ثالث يسقط على مخيم للنازحين..
- 24 مايو 2021 هاجم الحوثيين بطائرتين بدون طيار، سوق شعبي في محافظة مأرب، ونجم عن هذا الهجوم جرح وإصابة أكثر من 10 اشخاص مدنيين من بينهم نساء وأطفال¹²
- 17 مايو 2021 نفذ الحوثيين هجوماً بطائرتين بدون طيار استهدف مطعمًا في منطقة الكود في محافظة الحديدة أيضا، ونجم عن الاستهداف مقتل 2 من المدنيين وجرح سبعة آخرين¹³.
- 16 مايو 2021 نفذ الحوثيين هجوما بطائرة بدون طيار في منطقة الطائف بمديرية الدريهمي في جنوب غرب اليمن، وقد ترتب على هذا الهجوم مقتل الشاب عبد الله فيصل ويبلغ من العمر 20 عامًا وإصابة 7 أشخاص آخرين¹⁴. في 17 مايو 2021.

¹⁰ War crimes committed by Yemen's Houthis since truce expiry: U.N., <https://reut.rs/3ZO1G26>

¹¹ Ibid

¹² ميليشيا الحوثي تستهدف سوق شعبي بمسيرة مفخخة في مأرب، الوطن، 24 مايو 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3iG92Ca>

¹³ نفس المرجع السابق

¹⁴ استخدام قوات الحوثي للطيران المسير في هجومها على المدنيين بالحديدة تطور خطير يستوجب المساءلة، سام للحقوق والحريات، 19 مايو 2021، على الرابط التالي

<https://bit.ly/3CjXc7V>

كما حصلت مؤسسة ماعت علي أسماء ضحاياها في 7 أكتوبر 2022، قصف طيران تابع لميلشيا الحوثي سيارة تقل مواطنين في قرية حاضنة بمحافظة حضرموت، مما أدى إلى إصابة 8 أشخاص بينهم حالات خطيرة وهم:

جدول (2) أسماء المصابين في قصف لميلشيا الحوثي

اسم الضحية	السن
عبد الرحمن محمد يوسف	36 عام
محمد يوسف احمد باق	70 عام
سالم حميد احمد باق	70 عام
ديوان قايد محمد علي	45 عامًا
قايد محمد علي	13 عامًا
فواز قايد	32 عاما
سالم حامد سالم	28 عاما
خضر قايد	22 عامًا

من الواضح، وتحليل البيانات السابقة، فإن ميلشيا الحوثي لم يلتزموا قط بمبدأ التناسب والضرورة وهما مبدأين جوهريين في القانون الدولي الإنساني، تمنح المدنيين الحماية من الهجمات العسكرية إلا إن الحوثيين لم يفرقوا ما بين هو هدفًا عسكريًا في إطار الحرب وما بين هو مدنيًا¹⁵، وخلصت تحقيقات فريق الخبراء المعني باليمن التابع لمجلس الأمن في خمسة هجمات نفذها الحوثيين علي المدنيين في 2022 إن الحوثيين انتهكت مبادئ الحيطة والتمييز والتناسب المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني¹⁶، وتؤكد احصائيات الضحايا المدنيين إن الحوثيين لم يتقيدوا بالضمانات المكفولة للمدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة.

2. الترحيل القسري للمدنيين

لا تزال ميلشيا الحوثي تمارس الترحيل القسري ضد المدنيين في شمال اليمن، وقد وصلت عدد الأسر التي تعرضت للتهجير منذ عام 2018 وحتى فبراير 2023، نحو 5336 أسرة في مناطق مختلفة من شمال اليمن (أنظر الشكل الخامس) وفي

¹⁵ THE PRINCIPLE OF PROPORTIONALITY, <https://bit.ly/3miNM9t>

¹⁶ Final report of the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council resolution 2140, Para 94, <https://bit.ly/3Jagqyv>

وقائع محددة خلال الفترة من 1 يناير حتى 4 فبراير 2023 قامت ميلشيا الحوثي بترحيل 1000 أسرة تتكون من 6408 فرد بينهم نساء وأطفال وشيوخ وذلك وفقا لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، وشهد عام 2019 أكبر موجة نزوح ناجمة عن التهجير القسري، حيث هجرت ميلشيا الحوثي 4800 أسرة في شمال اليمن. وتخالف هذه الإجراءات التعسفية المادة 17 من البروتوكول الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية. يدفع نحو هذا التهجير القسري للمدنيين معتقدات ايمانية لدي ميلشيا الحوثي مفادها إن هذه الممتلكات التي يملكها أفرادًا لا يماثلونهم في الأفكار والرؤى بمثابة غنيمة وتحول هذا التهجير القسري والسطو على ممتلكات الغير في المناطق الخاضعة لسيطرة الميلشيا بمثابة مصدر ثراء لقيادات الجماعة.

الشكل الخامس: عدد الاسر المهجرة موزعة وفقا للسنوات



شملت طرق التهجير القسري للمدنيين التي مارستها ميلشيا الحوثي، تفخيخ المنازل: اجبار الأسر على مغادرة منازلهم بالقوة، ووفقا للقانون الدولي يُمكن تبرير التهجير في بعض الحالات مع وجوب إعطاء الأسر ضمانات محددة، من بينها على سبيل المثال لا الحصر إبلاغ

المتضررين بأسباب وإجراءات التهجير ومنحهم الفرصة في الطعن على قرار إخلاء منازلهم، بما في ذلك من خلال المراجعة القضائية المستقلة. وتعويضهم بشكل عادل مع ذلك لم تمثل ميلشيا الحوثي لهذه الضمانات. وفي وقائع محددة قامت ميلشيا الحوثي في 5 أغسطس بتهجير قسري لأهالي أربع قري في جنوب شرق مديرية بيت الفقيه جنوب محافظة الحديدة¹⁷. وقد قام شخص يدعي بأبو البتول 'فيصل المعين من قبل ميلشيا الحوثي والذي جري تعيينه مديراً لمكتب اوقاف مديرية بيت الفقيه، بإصدار عقود إيجار لوافدين وشخصيات قيادية في الميلشيا بالاشتراك مع يحيى سهل مدير عام المديرية من أجل السيطرة على منازل المدنيين بما يتعارض مع احكام البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949.

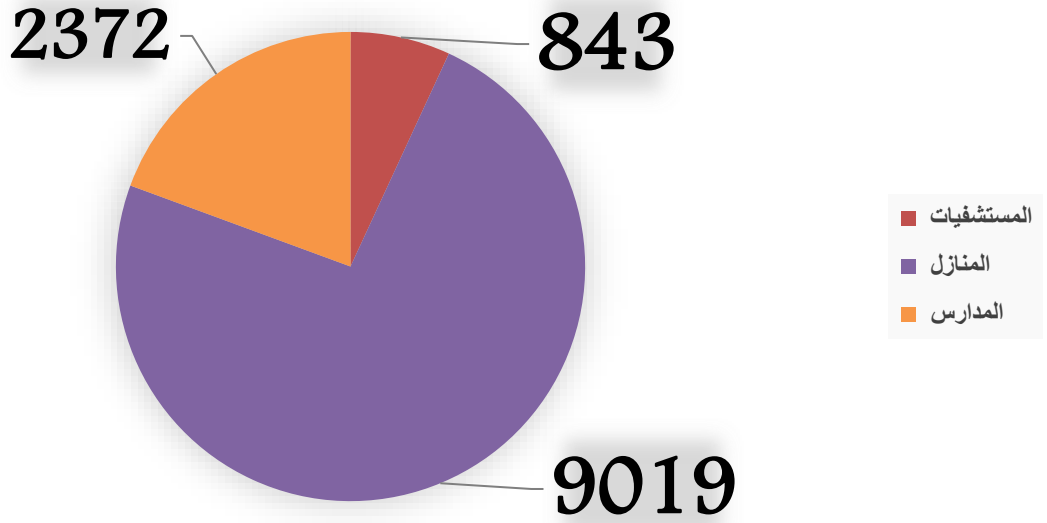
3. تدمير الأعيان المدنية

لم تسلم الأعيان والممتلكات المدنية من الممارسات والإجراءات المجحفة لميلشيا الحوثي، وبحسب المادة 52 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف فإن الأعيان المدنية هي جميع الأعيان التي لا تشكل هدفاً عسكرياً. ولم يراع الحوثيين هذه الحماية الممنوحة لهذه الأعيان وعمدوا على تدميرها. والمقصود بالأعيان المدنية في هذه الدراسة هي المنازل المملوكة للمدنيين والمستشفيات والأبنية التعليمية. وقد وصل عدد المستشفيات والمراكز الصحية التي دمرها الحوثيين سواء كلياً أو جزئياً نحو 843 حتى نهاية 2022، ما أدى الي خروج نحو 50% من مستشفيات القطاع الصحي في اليمن من الخدمة وفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية¹⁸. علي جانب اخر كانت المنازل السكنية، هي الأكثر تضرراً خلال النزاع المسلح في اليمن، حيث وثقت مؤسسة ماعت تضرر نحو 9 آلاف منزل جراء الهجمات التي قامت بها ميلشيا الحوثي مع العلم إن بعض تقديرات أخرى تشير أن الميلشيا مسؤولة عن تدمير 21 ألف منزل. كما تضررت نحو 2372 منشأة تعليمية جراء القصف العشوائي التي قامت به ميلشيا الحوثي. وتنوعت هذه الهجمات ما بين القصف الكلي أو الجزئي، أو الاقترحام. وتحظر المادة 147 من اتفاقية جنيف عام 1949، استهداف الأعيان المدنية وتدميرها، كما حظرت وجرت المادة 25 من لائحة لاهاي لعام 1907 قصف المدن والقرى والمنازل والبنية التحتية المدنية بأي شكل من الأشكال.

¹⁷ تقرير يرصد خروقات ميلشيا الحوثي في الحديدة خلال شهر أغسطس، <https://bit.ly/3kNB16H>

¹⁸ Health Sector in Yemen – Policy Note, Page 1, <https://bit.ly/3SVHG51>

الشكل السادس: الخسائر في الاعيان المدنية



وفي وقائع مُحددة استهدفت فيها ميليشيا الحوثي البنية التحتية المدنية، وثقتها مؤسسة ماعت عندما قاد الحوثيين في 11 فبراير 2023 حملة لتفجير منازل السكان في قرية الصرواح بمحافظة مأرب وشملت ست منازل يمتلكها مدنيون وقد استخدم المسلحون التابعون للميليشيا العبوات الناسفة في تدمير هذه المنازل. وفي 22 يوليو 2022 أفادت الهيئة المدنية لضحايا المنازل في اليمن بأن ميليشيا الحوثي قصفت ثلاثة منازل لمواطنين من قبيلة ذي سيلة في مديرية العشة بمحافظة عمران شمال اليمن¹⁹. وفي 17 يوليو 2022 شرعت ميليشيا الحوثي في تدمير وقصف ثماني منازل في قرية خبزة ما ادي لضحايا وصل عددهم لنحو 18 مدنيًا بينهم نساء وأطفال. وفي ديسمبر 2020 قام الحوثيين بتفجير 14 منزلًا في منطقة مدارات غرب مدينة تعز. وبجانب المباني السكنية استهدف الحوثيين

وبجانب ذلك استهدفت ميليشيا الحوثي المنشآت التعليمية حيث فجرت في 12 فبراير 2022 مدرسة 26 سبتمبر وتقع في شمال مدينة حيس جنوب محافظة الحديدة غربي اليمن، من خلال استخدام مادة الديناميت عن بعد ما أدى إلى نسفها بالكامل، وحرمان الطلاب من الوصول الي التعليم. وفي 12 ديسمبر 2022 هاجمت طائرة مسيرة من طراز صماد 1 مدرسة السلام في محافظة حجة وقد أدى هذا الهجوم الي مقتل الطفل يوسف عبده بيشي ويبلغ من العمر سبعة سنوات وسلطان احمد بيشي ويبلغ عشر سنوات وأحمد عبد الله بيشي ويبلغ 10 سنوات أيضا. كما هاجمت الميليشيا المنشآت الطبية مثل مستشفى الصفوة

¹⁹ اليمن.. ميليشيا الحوثي تفجر 3 منازل لمدنيين في عمران، العربية، <https://bit.ly/3ZrKklm>

بمدينة تعز ومعهد المعلمين بمديرية القاهرة بمضادات للطيران، وفي 6 نوفمبر 2019، تعرض مستشفى تديره منظمة أطباء بلا حدود في مدينة المخا غرب محافظة تعز، لدمار جزئي بسبب ذخائر أطلقت من مواقع عسكرية ومستودعات تديرها ميليشيا الحوثي²⁰ في 29 يناير 2023، اقتحم مسلحون تابعون لميليشيا الحوثي مستشفى دار الشفاء الخاص ونهبت محتوياتها²¹. أدى تدمير المستشفيات إلى خروج نحو 50% من مستشفيات القطاع الصحي تقريباً في اليمن من الخدمة وفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية لعام 2022

4. التعذيب

يحظر القانون الدولي الإنساني لاسيما المادة 4 (2 أ) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف الأربعة الاعتداء على السلامة البدنية والعقلية للأشخاص ولاسيما المعاملة القاسية أو التعذيب. مع ذلك لَوْحظ ان الحوثيين لم يلتزموا بهذه المادة في الواقع، والأكثر من ذلك إنهم جعلوا التعذيب سياسة ممنهجة في السجون الخاضعة لسيطرتهم وفي مراكز الاحتجاز غير الرسمية الذين يشرفون عليها. وقد انتهت مؤسسة ماعت الي أن الحوثيين مارسوا أعمال التعذيب بشكل ممنهج من خلال اعتراقات بعض قادة الميليشيا أنفسهم ومن خلال الشهادات التي اطلعت عليها مؤسسة ماعت وعزت بعض التقارير ممارسة التعذيب في مراكز الاحتجاز لتوجيه من وزير الداخلية عبد الكريم الحوثي في الحكومة غير المعترف بها التابعة لميليشيا الحوثي. ومن الأهمية ذكر بعض الوقائع الدالة على هذه الممارسة المنهجية.

في 4 يناير 2023 على سبيل المثال وفي اعتراف لما يحدث، قال الحوثيين على لسان المتحدث باسم وزارة الداخلية التابعة للحوثيين وغير المعترف بها دولياً، ان قوات الأمن في منطقة سحر في محافظة صعدة بشمال اليمن اختطفوا مواطناً يدعي إبراهيم يحيى الثماني وعرضوه للاعتقال التعسفي وقاموا بتعذيبه حتى قُضي نحبه²². فحصدنا الفيديو الذي جري تداوله بخصوص واقعة تعذيب الثماني وقد وجدنا اثاراً للتعذيب على جثمان الثماني، إلا التحقيقات التي فتحتها الميليشيا في هذه الواقعة لم تفضي حتى الآن إلى انصاف ذوي الضحايا.

في 21 يناير أبلغ ممثلاً لميليشيا لحوثي، أسرة مواطن يماني يدعي مناصر الرصاص بأنه تعرض للوفاة في السجن، كان الرصاص قد اختطف اثناء عودته الي منزل عائلته في محافظة البيضاء. وقال أصدقائه وأفراد من أسرته إن الأخير قد تعرض

²⁰ MSF hospital partially destroyed, <https://bit.ly/3EZxklf>

²¹ Attacks on Health Care, Page 3, <https://bit.ly/3FIZ8Av>

²² الناطق الرسمي لوزارة الداخلية يوضح قضية وفاة السجين إبراهيم يحيى محمد الثماني بمحافظة صعدة، <https://bit.ly/41SrKEt>

للتعذيب في مركزاً للاحتجاز غير الرسمي في صنعاء وأضافت أسرته إن الحوثيين تجاهلوا طالبات متكررة بإخطارهم بمكانه قبل وفاته.

كما اطلعت مؤسسة ماعت علي التقرير الطبي الصادر عن مستشفى 48 في العاصمة صنعاء والذي كشف ان الأسير عمر أحمد قد توفي بتاريخ 16 نوفمبر 2020 ولم تُعلن ميليشيا الحوثي خبر وفاته الا بعد عامين من هذا التاريخ، وأبلغت الميليشيا أسرته بأنه علي ما يرام، وشملت الانتهاكات التي تعرض لها الأسير قبل وفاته التعذيب صعباً بالكهرباء وتهشيم رأسه، وقبل إعلان وفاته مارس المسلحون التابعون للميليشيا ابتزازاً لأسرته لنحو عامين بعد ادهم مشرقاً علي السجن بان الأسير السابق لديها احتياجات مادية وكانت أسرته تدفعها باستمرار دون ان تعرف عنها أي تفاصيل اخري. وظل تجاهل التحقيق في هذه الوقائع التي تشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي هو السائد وهو شجع مسلحين الميليشيا على تكرار هذه الممارسات.

وقد تنوعت أشكال إساءة المعاملة والمعاملة القاسية والتعذيب في سجون ميليشيا الحوثي، فتشمل ما الحرمان من النوم لفترات طويلة، الضرب المبرح، والصفع بما يحط من كرامة المعتقل تعسفياً، والركل بالأرجل، والحبس الانفرادي، وعدم التعرض لأشعة الشمس لفترات طويلة، والضرب بالسوط وبالكابلات الكهربائية، والصعق بالكهرباء، فضلاً عن الحبس في غرف ضيقة يصعب فيها الجلوس، إضافة إلي تعريض المحتجزين تعسفياً للبرد الشديد شتاءً وسكب الماء البارد عليه²³، وكذا التعرض لأشعة الشمس الحارقة صيفاً، وكذا إجبار المحتجز تعسفياً علي وضع القرفصاء وهو وضع مؤلم بالنسبة للمحتجزين حيث يبقون علي هذا الوضع لفترات طويلة. كما تُمارس ضد النساء اعتداءات جنسية ضد في السجون المخصصة لهم لاسيما المعارضات لسياسة جماعة الحوثيين وبعض المدافعات عن حقوق الإنسان²⁴.

جدول (3): السجون التي تُشرف عليها ميليشيا الحوثي

المحافظة	السجن
صنعاء	السجن المركزي في صنعاء
	سجن هبرة
	السجن الحربي
	سجن المعلم

²³ Houthi prisons: torture without supervision, <https://bit.ly/3JpHJJA>

²⁴ Ibid

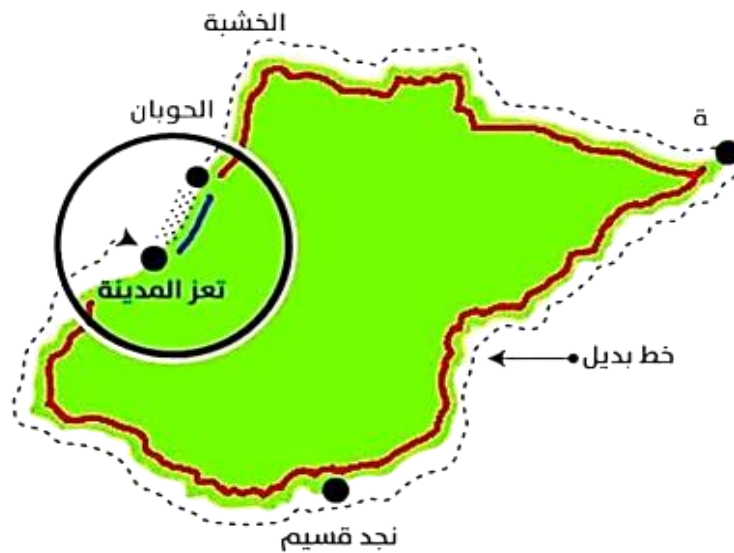
المحافظة	السجن
	إصلاحية محافظة صنعاء
	سجن العليا
	السجن الاحتياطي في صنعاء
	سجن الثورة
	سجن الحتاريش
ذمار	السجن المركزي في محافظة ذمار
	سجن الأمن السياسي
	سجن البحث الجنائي
	سجن هران (سري)
	سجن الثبونة (سري)
	سجن كلية المجتمع (سري)
	مستوصف عيشان (سري)
	سجن المردع (سري)
	سجن ذي سحر (سري)
	سجن أستاذ ذمار الرياضي (سري)
البيضاء	سجن الأحمدى
	قلعة العامرية
	السجن المركزي في رداع
محافظة تعز	سجن الصالح
	سجن دار الهلال
	السجن المركزي في الحديدة
الحديدة	سجن حنيش
	السجن المركزي في اب
اب	السجن المركزي في ريمة
ريمة	السجن المركزي في حجة
حجة	السجن المركزي في المحويت
المحويت	السجن المركزي في عمران
عمران	

5. حصار المُدن

يحظر القانون الدولي الإنساني لاسيما المادة 13 من البروتوكول الاختياري الثاني الملحق باتفاقيات جنيف فرض الحصار على المدنيين، في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية. مع ذلك فرضت ميلشيا الحوثي الحصار على بعض المحافظات في

اليمن²⁵. محافظة تعز تُعد ثالث أكبر مدينة في اليمن من حيث عدد السكان بأكثر من 4 مليون نسمة، لا تزال ضحية الحصار المفروض عليها من ميلشيا الحوثي منذ ثمانية سنوات فطالت تبعات هذا الحصار نحو 75% من السكان في محافظة تعز. أدى الحصار المفروض الي زيادة الوقت الذي تقطعه وسائل النقل، فالطرق الذي كان يستغرق 10 دقائق قبل الحصار يستغرق في الوقت الحالي 10 ساعات في طرق جبلية بديلة ما ترتب عليه من بين جملة أمور إعاقة وصول المرضى الي المراكز الصحية والمستشفيات، بجانب ارتفاع الأسعار الغذائية بأكثر من 32% بسبب ارتفاع تكاليف النقل فقط²⁶، كما ارتفعت أسعار الوقود ارتفاعاً حاداً وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية²⁷ كما انخفضت نسبة امدادات المياه الي المدينة بنسبة 41% وأثر الحصار على نحو 4144 طالباً جامعياً حيث أعاق وصولهم الي الجامعة²⁸. كما أدى إغلاق الطرق إلى تأخر وصول المساعدات الإنسانية للأكثر احتياجاً، ما عمق الازمة الإنسانية المَهولة في الأصل. وفي بعض الأحيان توفي عاملين في المنظمات الإنسانية نتيجة إطلاق النار العشوائي في نقاط التفتيش. علي سبيل المثال قُضي نحب محمد علي سالم من منظمة اوكسفام في أحد نقاط التفتيش بين الطرق المؤدية لمديرية محافظة تعز²⁹

الشكل السابع: خريطة توضح عمق المسافة الي يفرضها الحصار على تعز



²⁵ هل يحظر القانون الدولي الإنساني المعاصر استخدام أسلوب الحصار العسكري؟، <https://bit.ly/3ZItNQ2>

²⁶ حملة الطريق حق انساني، <https://www.facebook.com/YMST.Taiz>

²⁷ تعز ملف التنمية الحضري، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 74، <https://bit.ly/3JfRZUt>

²⁸ الطريق حق انساني، <https://bit.ly/3YmcpzD>

²⁹ Fueling Conflict Analyzing the human impact of the war in Yemen, Page 26, <https://bit.ly/3yflzTX>

لم تستخدم ميلشيا الحوثي الحصار ضد محافظة تعز فحسب لكنها حاصرت المدنيين في محافظة مأرب أيضا، في أكتوبر 2021 على سبيل المثال حاصرت ميلشيا الحوثي 35 ألف مدنيًا في منطقة العبدية لثلاث أسابيع على الأقل وحظرت عليهم الدخول الي المدينة او الخروج منها كما رفضت دخول المواد الغذائية الي المدينة³⁰ إن استمرار فرض الحصار على مدينة تعز يعني مزيد من الضحايا الأبرياء من المدنيين لاسيما المرضى وكبار السن الذين يمنعهم حصار الميلشيا من الحصول على المستلزمات الطبية والأدوية كما يفاقم مشكلة الغذاء الذي تمثل مشكلة في الأساس في المدن غير الخاضعة للحصار.

³⁰ Yemen: Houthi Forces Attack, Displace Villagers, <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-houthi-forces-attack-displace-villagers-enar>

القسم الثاني: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

هناك توافق في الآراء ابدته الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وأيده المفوض السامي لحقوق الإنسان بأنه متي مارست الجماعات المسلحة سيطرة إقليمية على مناطق معينة وأصبحت تمارس وظائف اشبه بوظائف الدولة فهمي ملزمة التزامًا قطعيًا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك احترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان³¹.

كما أقرت ميليشيا الحوثي في مراسلاتها المكتوبة الموجهة إلى فريق الخبراء المعني باليمن بالتزامات حقوق الإنسان وذكرت أن قواتها تحترم التزاماتها الدولية بحماية المدنيين وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما نبهت إلى انطباق معاهدات حقوق الإنسان التي صادقت عليها الحكومة اليمنية على إدارتها³².

مع ذلك فإن ميليشيا الحوثي ومنذ ان سيطرت على العاصمة صنعاء وما تبعتها من سيطرة على محافظات اخري شمال اليمن لم تتقيد بهذه الالتزامات. ومارست اعدامات بإجراءات تعسفية وموجزة وأحيانا خارج نطاق القضاء، كما عرضت حرية الرأي والتعبير لقيود مختلفة، وحدت من حرية الصحافة، وتوسعت في ممارسة الاعتقال التعسفي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين. كما إنها قيد فرضت قيودًا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضا مثل الحق في العمل، الصحة، والتعليم.

1. الإعدام بإجراءات موجزة وتعسفية

مازالت تدفع ميليشيا الحوثي القضاء في المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى إصدار أحكامًا مُسيسة وغير نزيهة ومنذ يناير 2017 وحتى ديسمبر 2022 أصدرت المحاكم الخاضعة لسيطرة الحوثيين 200 حكمًا بعقوبة الإعدام بعد محاكمات تفتقر لأدني معايير المحاكمات العادلة أو المنصفة. وفي وقائع مُحددة أصدرت المحكمة الجزائية بصنعاء في 12 ديسمبر 2022 أحكامًا بعقوبة الإعدام رميًا بالرصاص حتى الموت ضد 16 شخصًا في محافظة صعدة بتهم تتعلق بما أسستها المحكمة "إعانة دول العدوان والتخابر معهم للإضرار بمركز الجمهورية اليمنية الحربي والسياسي والاقتصادي".

³¹ Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014 Detailed findings of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen, Para 29, <https://bit.ly/3IVG6lh>

³² Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014, Para 82, <https://bit.ly/3Fqg2xV>

جدول (4): أسماء الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في ديسمبر 2022

الحكم	الاسم
الإعدام	علي عيس
	عدنان أحمد
	بدر محمد محمود
	زيد محمد صلاح
	فيصل صادق سيف
	محمد حسين عبد الله
	صادق صالح علي المحرق
	صالح أحمد صغير
	عبد الغني علي عيسى
	محمد يحيى محسن المالكي
	محمد أحسن حسن هلال
	سالم أحمد علي دائل
	عبد الرازق رجب علي المحرق
	محمد يحيى الغاوي
	فهد يحيى جبران
	وليد يحيى حسين

وفي وقائع أخرى نفذت النيابة العامة في 18 سبتمبر 2021، في العاصمة صنعاء عقوبة الإعدام علي 9 أشخاص بينهم قاصر، رميا بالرصاص بالضلع في قتل القيادي في الجماعة صالح الصماد، وبتهمة أخرى تتعلق بالتجسس ونقل معلومات إلى التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن³³.

الجدول الخامس: الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في سبتمبر 2021

م	الاسم	المهنة	السن
1	 إبراهيم محمد عبد الله	معلم	44 عاما
2	 علي القوزي	أمين المجلس المحلي في الحديدة	43 عاما

³³ إعدام الحوثي 9 أشخاص بينهم قاصر يهز اليمن اند بينت عربية، 18 سبتمبر 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3BIsG7h>

م	الاسم	المهنة	السن
3	 عبد الملك أحمد حميد	ضابط شرطة	55 عاما
4	 محمد إبراهيم القوزي	شخصية اجتماعية	46 عاما
5	 محمد يحي نوح	موظف عام حكومي	46 عاما
6	 محمد المشخري	معلم محو امية	47 عاما
7	 عبد العزيز علي الأسود	طالب	18 عاما
8	 محمد عبد الرحمن عبد الله	بائع سمك	23 عاما
9	محمد خالد هيچ	جندي قوات مسلحة	35 عاما

كما أصدرت جماعة الحوثي أحكامًا بالإعدام ضد 10 مدرسين كانوا في سجون خاضعة لأشرافها من بينهم مدير مدرسة وفي بعض الجلسات التي صدرت فيها احكامًا بالإعدام مثل محاكمات بعض القيادات البهائية لم يتمكن المتهم الصادر في حقه العقوبة حضور الجلسات أو التواصل مع المحام المكلف بالدفاع عنه، وعليه جاءت الاحكام دون مراعاة أي إجراءات المحاكمة العادلة. وتعد عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وتعسفية مُخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني فوفقا للمادة الثالثة المشتركة فإن حالات اعدام المدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية محظورة، وتعتبر الانتهاكات الجسيمة للمادة الثالثة المشتركة جرائم حرب وفقا لنظام نظام روما الأساسي³⁴.

³⁴ Rome Statute of the International Criminal Court, [https://legal.un.org/icc/statute/english/rome_statute\(e\).pdf](https://legal.un.org/icc/statute/english/rome_statute(e).pdf)

2. انتهاكات حرية الرأي والتعبير

الحق في حرية الرأي والتعبير مكفول بموجب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية³⁵. لكن ميلشيا الحوثي عرضت هذا الحق لانتهاكات مختلفة. في 11 يناير 2023، بدأت المحكمة الجزائية في صنعاء بمحاكمة أربعة مدونين على منصة يوتيوب هم مصطفى الممري وأحمد حجر وأحمد علاو وحمود المصباحي³⁶ بعد انتقادهم للفساد المستشري في المحافظات الخاضعة لسيطرة الميلشيا وقد شملت عريضة الاتهامات التي وجهت لهؤلاء المدونين اتهامات من قبيل " نشر اخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن العام" كما وجهت لهم اتهامات من قبيل إلحاق الضرر بالمصلحة العامة من خلال إنشاء وإدارة قنوات على يوتيوب، بما يؤدي إلى خدمة ما اسمتهم لائحة الاتهام " العدوان المستمر في حربه وحصاره على اليمن" ويمكن ان تصل عقوبة هؤلاء المدونين الي الإعدام بموجب قانون الجرائم والعقوبات المعمول به في المناطق الخاضعة لسيطرة ميلشيا الحوثي³⁷.

لاحظت ماعت أيضا حشد الميلشيا أيضا بالتزامن مع القبض عليهم لمؤيديها على وسائل التواصل لتفخيم الأرباح الذي يجنيها هؤلاء المدونين من موقع فيسبوك. في سياق القيود أيضا على حرية الرأي والتعبير توقفت نحو 80 صحفية ومجلة وإذاعة منذ بداية النزاع إضافة إلى حجب 200 موقع إخباري محلي وخارجي وفقا لشركة يمن نت فإن المسؤول عن عمليات الحجب في مواقع الانترنت هو جهاز الأمن والمخابرات التابع لميلشيا الحوثي³⁸. علي سبيل المثال في 11 يوليو 2022 اقترحت ميلشيا الحوثي إذاعة صوت اليمن في العاصمة صنعاء وقد استولت على أجهزة البث التابعة للإذاعة وأغلقت مقر الإذاعة على الرغم من إنه سبق وحصلت الإذاعة على حكمًا قضائيًا لعودة البث³⁹.

فيما يتعلق بحرية التعبير على الانترنت، فرضت ميلشيا الحوثي قيودًا متعاقبة على الانترنت، بعد ان سيطرت على قطاع الاتصالات، ومن ثم تأميم شركة سبأ فون وتعيين قيادات حوثية في مجلس إدارة الشركة، لتقوم هذه القيادات بتصفية كوادر الشركة الذين لا ينتمون لعقيدة ميلشيا الحوثي، كما اطلعت مؤسسة ماعت على

³⁵ International Covenant on Civil and Political Rights, Article 19, <https://bit.ly/3YnK245>

³⁶ منظمات مجتمع مدني تستنكر اختطاف ميلشيا الحوثي أربعة من مدوني مواقع التواصل الاجتماعي في صنعاء، <https://almasdaronline.com/articles/266467>

³⁷ قرار جمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات، <https://bit.ly/3SWb8hy>

³⁸ A report highlighting the policy of blocking news websites in Yemen, <https://bit.ly/3kEWGOo>

³⁹ اقتحام إذاعة صوت اليمن في صنعاء ونهب محتوياتها، <https://bit.ly/3YuPVw7>

تقارير مستقلة تفيد بأن الحوثيين اقدموا على حجب كل المواقع الحكومية التابعة للحكومة الشرعية والمواقع الإخبارية والقنوات وكل وسائل الإعلام المحلية المعارضة لميلشيا الحوثي. وإن الميلشيا استخدمت وزارة الاتصالات ويمن نت " مزودي الانترنت " للسيطرة على تدفق المعلومات من وإلى مناطق سيطرتها لحجب معلومات محددة عن المواطنين وتوجيه الرأي العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الميلشيا⁴⁰.

3. انتهاكات حرية الصحافة

تتبع جماعة الحوثي نهجًا يعتمد على مصادرة جميع آراء الصحفيين في مناطق خاضعة لسيطرتهم وطبقت حملة قائمة على شعارات عفي عليها الزمن وهو شعار "ان تكونوا معنا أو ضدنا"، تتعارض هذه الشعارات مع الحق في حرية الصحافة، وقد فقدت مهنة الصحافة في اليمن معناها تمامًا، وتعرض الصحفيين لأعمال القتل والتهديد بالقتل، والاعتقال التعسفي وإصدار احكامًا جائرة بالإعدام في حقهم. واحصت مؤسسة ماعت مقتل 35 صحفيًا في اليمن منذ عام 2015 وحتى نهاية 2022 كان الحوثيين هم المسؤولين عن 90% من عمليات القتل وأوزعت الي مسلحون تابعين لها للتخطيط لاغتيال هؤلاء الصحفيين، وتعرض معظم الصحفيين الذين اغتيلوا لتهديدات سابقة من ميلشيا الحوثي قبل تنفيذ عملية الاغتيال وهو ما كشفته شهادات أصدقاء الضحايا وذويهم.

الشكل الثامن: الصحفيين الذين قتلهم ميلشيا الحوثي



⁴⁰ سيطرة الحوثيين على قطاع الاتصالات في اليمن، ص 50، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3SUvc3L>

في سياق متصل لا يزال ينتظر أربعة صحفيين تنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة في حقهم في 11 أبريل 2020، حيث حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء باليمن بالإعدام على أربعة صحفيين يمينيين، في محاكمة صورية تفتقر لأدنى معايير المحاكمة العادلة. وبتهم جاءت بناءً على دوافع سياسية وتعلقت بالتجسس والتعاون لصالح ما وصفه منطوق الحكم "العدوان"، ونشر أخبار كاذبة، وجاء الحكم دون حضور الفريق القانوني الخاص بالمحاميين أو معرفتهم، ودون تحديد موعدًا لتنفيذ الحكم. وبتاريخ 30 أكتوبر أمر النائب العام المُعين من قبل ميلشيا الحوثي الإفراج عنهم كجزء من صفقة تبادل الأسري، لكنهم بقوا قيد الاحتجاز⁴¹.

وبعد مرور ما يقارب ثلاث سنوات على هذا الحكم، لا يزال الصحفيين الأربعة ينتظرون تنفيذ عقوبة الإعدام. وقد تعرض الصحفيين الأربعة للاعتقال والإخفاء القسري في 9 يونيو 2015، حيث كانوا يؤدون عملهم في فندق قصر الأحلام في العاصمة صنعاء، الذين اضطروا للعمل منه بعد قطع الحوثيين للإنترنت في معظم المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة. وقد ظل الصحفيين الأربعة قيد الاحتجاز بدون توجيه تهمة أو إحالتهم للمحاكمة في تعارض فادح مع المادة 14(ج) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. التي تنص على أن "يحاكم أي شخص يتعرض للتوقيف دون تأخير لا مبرر له".

وقد حذرت تقارير مستقلة بأن الصحفيين الأربعة قد يفقدون حياتهم في أي وقت، بعد هذه الأحكام، لكن الملاحظ بأن ميلشيا الحوثي تستخدم هؤلاء الصحفيين كأوراق ضغط ومساومة في أي مفاوضات مستقبلية سواء كانت سياسية أو في إطار تبادل الأسري. وهو ما قد يعرض حياتهم للخطر لاسيما في افتقار الصحفيين الأربعة للرعاية الصحية.

ففي 6 سبتمبر 2022 فوض شقيق الصحفي توفيق المنصوري، مؤسسة ماعت لتبني قضيته امام الاليات الدولية لحقوق الانسان، وتوفيق المنصوري واحد من بين الصحفيين الأربعة الصادر بحقهم حكمًا بالإعدام، وهو صحفي يبلغ 37 عامًا، وعمل قبل اعتقاله في مؤسسة المصدر للإعلام وهي مؤسسة صحفية محلية. في 27 يوليو وفقا لشهادة شقيقه فقد تلقى معلومات موثوقة من عائلة معتقل أخر لدي جماعة الحوثي، أكد فيها أن الحالة الصحية للمنصوري في تدهور شديد بسبب منعه من الحصول على الأدوية المخصصة له. يعاني المنصوري في الأساس من

⁴¹ اليمن: يجب على السلطات الحوثية إطلاق سراح أربعة صحفيين محكوم عليهم بالإعدام، <https://bit.ly/3SOz1rj>

مرض السكري وأمراض القلب وضيق التنفس، وتستدعي حالته العناية الصحية وتوفير طبيب للإشراف على حالته. وقد احتجز مع زملاءه في بداية اعتقاله في سجن الأمن السياسي التابع لاستخبارات الحوثي، ومن ثم انتقل إلى سجن قاعدة الأمن المركزي لجماعة الحوثي. ووفقاً لشهادات أهالي المنصوري التي أطلعت عليها مؤسسة ماعت فإن مدير قاعدة الأمن المركزي هدد الصحفي بما أسماه الموت البطيء في المعتقل.

أما عبد الخالق عمران، فهو صحفي يماني يبلغ من العمر 40 عامًا، عمل في موقع صحفي محلي في اليمن، وقام بإدارة موقع يدعي ثورة اليمن، وقبل القبض عليه بأيام قام بعمل مقابلات مع أشخاصاً معارضين للجماعة، لقد اطلعت مؤسسة ماعت على شهادات تؤكد إصابته المتكررة بألم في العمود الفقري ومشاكل في الكلي وهو ما يستدعي عناية متخصصة، تلك التي وردت في القاعدة 27 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). مع ذلك لم تستدعي إدارة السجن طبيباً للإشراف على حالته الصحية في تجاهل فادح لمبادئ وأحكام القانون الدولي التي يوجب على الحوثيين احترامها.

الصحفي الثالث الصادر بحقه حكم الإعدام، هو أكرم الوليدي وهو صحفي يماني يبلغ من العمر 39 عامًا، عمل في مواقع إخبارية بجانب عمله في وكالة الأنباء اليمنية سبأ تعرض للاعتقال القسري في 9 يونيو 2015 وظل مختفيًا قسريًا لمدة تتجاوز ست شهور. أضرب عن الطعام بجانب زملاءه الثلاثة الآخرين ما أطر الحوثيين إلى نقله إلى سجن الأمن السياسي التابع لجهاز الاستخبارات التابع للحوثيين. ووفقاً لشهادات أطلعت عليها مؤسسة ماعت لأهالي الوليدي، فإنه يعاني من مشاكل في القولون في حين لم تسمح إدارة السجن بعلاجه منها. وقد رفضت نقله إلى المستشفى في وقت سابق بعد تدهور وضعه الصحي.

الصحفي الأخير هو حارث حميد، وهو صحفي يماني يبلغ من العمر 34 عامًا عمل في موقع محلي توقف عن العمل حالياً، كما عمل في مركز صنعاء لحقوق الإنسان، اعتقل قسرياً في 9 يونيو 2015، وقد تعرض لأنماط مختلفة من الإساءات داخل مراكز الاحتجاز التابعة للحوثيين بعد عملية الاعتقال ومنعت إدارة السجون أسرته من رؤيته، وفي ديسمبر 2017 توفي والدته حزناً على منعه من الزيارة.

توضح الوقائع السابقة ضد الصحفيين الأربعة الانتهاكات الصارخة ضد حرية الصحافة في الأجزاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين بحكم الواقع، من خلال مصادرة جميع الآراء المستقلة، وفرض جو عام من التهيب والتخويف ضد حرية الرأي

والتعبير وتداول المعلومات، وقد حُرم الصحفيين الأربعة من جميع الحقوق المقررة لهم قانونًا، إذ لم يُسمح لهما بالتواصل مع محام أو تمثيلهم قانونًا أمام المحكمة، بما يتعارض مع المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وتتعارض هذه الممارسة أيضًا مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن دور المحامين، ولم يتواصلًا مع أسرتهما إلا بضع مرات ولم يسمح لهم بزيارتهم. كما حرم الأربعة صحفيين من الحصول على الطعام الكاف، ومياه الشرب الصالحة والرعاية الصحية المناسبة، وتعرضوا لأشكال مروعة من المعاملة القاسية والمهنية التي ترقى إلى التعذيب، وهو ما يتعارض مع مبادئ وأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة السابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وتضمنت باقي الممارسات الحبس الانفرادي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي.

بجانب احكام الإعدام اعتقلت ميلشيا الحوثي تعسفياً بعض الصحفيين لفترات مطولة، ولم تطلق سراحهم الا بعض دفع غرامات باهظة أو تدخل وسطاء. الصحفي يونس عبدالسلام خير مثال، فقد قضي عامًا وأربعة شهور في سجون الحوثيين وفي تفاصيل الشهادة التي اطلعت عليها مؤسسة فقد اختطف الصحفي السابق في 4 أغسطس 2021 في الشارع العام بالقرب من مطار صنعاء الدولي ومن ثم انتقل إلى مركزًا للاحتجاز داخل المطار وقد ظل فيه أربعة أيام، قبل أن ينقل إلى ما يسمى بـ جهاز الامن والمخابرات واثناء احتجازه هناك تعرض لصنوف من الاساءات من بينها الشتائم والمعاملة السيئة والترهيب النفسي بهدف انتزاع الاعترافات منه.⁴² ومنع من التواصل مع محام أو مع أسرته او تلقي الادوية الطبية التي يحتاجها.

تتعارض الانتهاكات التي واجها الصحفيين في مناطق الحوثيين، بشكل أساسي مع الحق في الحياة الوارد في المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما تتعارض الممارسات التي أفضت لاعتقالهم مع المادة 19 من الإعلان العالمي والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية والتي تمنح كل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على الأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة دو التقييد بحدود جغرافية. كما تتقاطع سلامة الصحفيين ومكافحة إفلات من العقاب في الممارسات التعسفية

⁴² شهادة الصحفي يونس عبد السلام، <https://bit.ly/3J1MAPz>

ضدهم مع ضمان مع مبادئ وأحكام خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

4. الاعتقال التعسفي

تشير تقديرات منظمات محلية يمنية بأن أكثر من 4 آلاف شخص، لا يزالون قيد الاحتجاز التعسفي في السجون الخاضعة لسيطرة ميلشيا الحوثي⁴³، ووفقاً لشهادات الافراد الذين أطلق سراحهم في إطار صفقات تبادل الاسري، والشهادات الأخرى التي اطلعت عليها مؤسسة ماعت فإن هؤلاء المعتقلين يتعرضون لأشكال مختلفة من التهريب والإساءات والتعذيب النفسي في أحيان أخرى، وهو ما يتعارض مع تعهدات الميلشيا بإتاحة الضمانات الكافية للسجناء قيد الحبس. في وقائع محددة حصلت مؤسسة ماعت على شهادة الصحفي والإعلامي حمزة الجبجي الذي أطلقت ميلشيا الحوثي سراحه في 29 سبتمبر 2021 في إطار صفقة تبادل الأسري، وقد ألقى القبض عليه من قبل الحوثيين في 31 أغسطس 2016 وصدر عليه حكماً بالإعدام في 12 أبريل 2017 من قبل المحكمة الجزائية في صنعاء، بتهمة تتعلق بالتجسس لصالح الحكومة الشرعية في اليمن وتزويدهم بمعلومات عن جماعة الحوثي في صنعاء.

وظل الأخير في السجون التابعة للحوثيين نحو 61 شهر أي أكثر من خمسة سنوات في أربعة سجون مختلفة، بداية من سجن جهاز الأمن القومي في صنعاء منذ تاريخ اعتقاله وحتى 14 أغسطس 2016، ومن ثم انتقل إلى سجن الأمن السياسي في صنعاء وبقي داخل هذا السجن حتى 6 أكتوبر 2020، حتى جري ترحيله إلى سجن التبادل التابع للأمن المركزي في صنعاء وبقي هناك حتى 26 سبتمبر 2021 قبل أن ينتقل إلى سجن الصالح في صنعاء، وهناك بقي ثلاثة أيام فقط قبل خروجه في 29 سبتمبر 2021 في صفقة تبادل محلية للأسري بين الحوثيين ومحافظة تعز.

وفقاً لشهاداته التي ابلغ مؤسسة ماعت بها عن الفترة الذي قضاها في السجون الأربعة فإنه تعرض لانتهاكات عديدة من بين انتزاع اعترافات منه على جرائم لم يرتكبها، بجانب التعذيب الجسدي من خلال الضرب بالكابلات والأسلاك الكهربائية بالإضافة إلى الصعق بالكهرباء والحرمان من النوم، بالإضافة إلى السب والشتم بألفاظ بذيئة وبشتائم عنصرية ومذهبية وطائفية، بجانب إرهابه نفسياً أثناء فترة الاعتقال من خلال إبلاغه رسائل سلبية عن أهله.

⁴³ شكوك حول ما يجري.. الحوثي يدفن جثثاً ويدّعي، <https://bit.ly/3yokJnQ>

كما لا تزال السيدة فاطمة صالح وتبلغ من العمر 34 عامًا معتقلة في سجن المخابرات بعد ان اقتادها مسلحون تابعين لميلشيا الحوثي في 14 أغسطس 2022، لفندق كميم اثناء انتقالها من صنعاء إلى محافظة عدن قد ولا تزال ممنوعة من الزيارة أو الاتصال بمحام أو بأسرتها ولم يُنسب اليها اتهامات حد كتابة التقرير في تجاهل كامل للقانون الدولي⁴⁴.

انتصار الحمادي هي الأخرى فتاة تبلغ من العمر 21 عاماً، نشطت في السنوات السابقة علي مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بالحرية المجتمعية للنساء، ما اعتبرته ميلشيا الحوثي تحدياً لسلطتها ولأفكارها المذهبية، وقد أٌلقت قوات امن بزي مدني القبض عليها في 20 فبراير 2021، عند نقطة تفتيش في منطقة شملان في صنعاء، وجري استجوابها بطريقة غير آدمية في مديرية البحث الجنائي في محافظة صنعاء، حيث أفيد إنها كانت معصوبة العينين، وتعرضت لأنماط أخرى من الإساءات الجسدية واللفظية، واطرت تحت ضغوط للاعتراف بارتكاب جرائم لم تقم بها قط، مثل حيازة المخدرات وممارسة المجون والدعارة ومن ثم نُقلت إلى قسم النساء في السجن المركزي بصنعاء، وهناك منعتها إدارة السجن من الاتصال بعائلتها أو محاميها⁴⁵ في تعارض مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن دور المحامين ومبادئ وأحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وأثناء احتجازها في السجن المركزي بصنعاء، تعرضت للإساءة اللفظية كما تعرضت لشتائم تنطوي على التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي والعنصرية من قبل حراس السجن الذين وصموها أيضاً بـ "عاهرة". وفي يوم 21 أبريل 2021، أُستدعت "الحمادي" إلى النيابة العامة التابعة للحوثيين في صنعاء، لاستجوابها في حضور محاميها خالد الكمال بعد توجيه تهمة لها من قبيل "تعاطي المخدرات، والترويج للمخدرات، وممارسة الدعارة" وهي التهمة التي لم تعترف بها امام النيابة⁴⁶.

وتعرضت انتصار الحمادي للصفع بالأيدي من قبل مدير السجن في نهاية الاستجواب، فيما منعت النيابة العامة محاميها خالد الكمال من الوصول إلى ملف القضية الخاص بها، وبعد تكرار الطلب علي النيابة العامة في صنعاء، اعترض أحد العناصر المسلحة التابع للجماعة في 27 ابريل 2021 وهدده طالباً منه التخلي عن هذه القضية⁴⁷، وفي 26 مايو أوقف القطاع القانوني في إدارة الموارد البشرية في

44 المحام عبد المجيد صبره، <https://bit.ly/3SYa9x8>

45 اليمن: ممثلة يمنية محتجزة بشكل تعسفي تواجه خطر "فحص العذرية" الإجمالي، العفو الدولية، 7 مايو 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/37FQv2t>

46 نيابة الحوثي تستجوب الفنانة انتصار الحمادي في سجنها، المشهد العربي، 21 أبريل 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3xuEirJ>

47 مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: <https://bit.ly/37FQv2t>

أمانة العاصمة صنعاء المحامي خالد الكمال عن العمل لترافعه عن انتصار الحمادي⁴⁸، وفي مطلع يوليو 2021 حاولت انتصار الحمادي الانتحار في سجن صنعاء وفقا لمحاميها.

في نوفمبر 2021 أفيد إن انتصار الحمادي، حاولت الانتحار في السجن المركزي بصنعاء بعد الإساءات التي تعرضت لها من قبل المدعوة " ام كرار" وهي قيادية فيما يعرف بتنظيم الزينبات. وفي ذات الشهر أصدرت محكمة غرب أمانة العاصمة حكما بحبس الحمادي خمسة سنوات⁴⁹ يؤكد استمرار احتجاز الحمادي والأحكام الملفقة والجائرة الصادرة في حقها وفي حق غيرها من المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان في شمال اليمن، على نهج ميلشيا الحوثي التي دأبت على هذه الممارسات التعسفية كأداة لإسكات المجتمع بقوة السلاح، وينذر بخطر جسيم علي حياة كثير من المحتجزين في السجون الخاضعة لإشراف جماعة الحوثيين.

كما تعرض المعتقلون لانتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان خلال اعتقالهم حيث تم زجهم بزنانات مكتظة رديئة، الإنارة، ولم يسمح لمعظمهم بالخروج للهواء الطلق والتعرض لأشعة الشمس. كما لم يحصل المعتقلون على ما يكفي من الغذاء والرعاية الطبية والماء النظيف ومستلزمات الصرف الصحي والإعاشة. وتعرض بعضهم للحبس الانفرادي لمدة 20 يوما لمجرد مطالبة السلطات بزيادة حصص التغذية، والدخول في إضراب عن الطعام. وفي جميع الحالات أصيب المعتقلون بحالات مرضية مزمنة جراء التعذيب والمعاملة السيئة وعدم كفاية الرعاية الطبية. وقال بعض المعتقلين السابقين لمنظمة العفو الدولية إن سلطات السجون الحوثية لم تتخذ أي تدابير وقائية في ظل انتشار وباء كوفيد - 19- في اليمن مثل توفير الكمادات، وغيرها من معدات الحماية الشخصية وما يقترن بها من إجراءات التباعد الاجتماعي والنظافة العامة.

5. انتهاك الحق في العمل

يشكل موظفي القطاع العام في اليمن 1.2 مليون شخص من بين هؤلاء يعمل مليون شخص في المؤسسات الواقعة في شمال اليمن حيث يحكم الحوثيين بقوة الأمر الواقع. ومنذ العام الأول للحوثيين في صنعاء وبقا المحافظات التي سيطرت عليها. فرضت دورت ثقافية اجبارية على هؤلاء الموظفين، كان موضوعها

⁴⁸ محامي انتصار الحمادي يتحدث " المشاهد" على إيقافه عن العمل، المشاهد، 6 يونيو 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/2TZ45dN>
⁴⁹ انتصار الحمادي: محكمة تابعة للحوثيين تقضي بسجن الممثلة عارضة الأزياء اليمنية 5 سنوات، بي بي سي عربي، 8 فبراير 2021، على الرابط التالي: <https://bbc.in/3IyPcTm>

هي عقيدة الجماعة ومرجعيتها الدينية حُسين الحوثي. لم يتوقف الحوثيين عند ذلك، فقد أصدر المجلس السياسي الأعلى في حكومة الحوثيين غير المعترف بها في نوفمبر 2022 مدونة السلوك الوظيفي، وهي وثيقة شائعة في غالبية الدول تعبر عن حقوق وواجبات الموظف في المؤسسات الحكومية وتحدد طبيعة العلاقة بين الموظف ورؤسائه إلا إن هذه الوثيقة جاءت لتعارض مع الدستور اليمني وقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية، وتتكون هذه المدونة من 36 صفحة وتطلب من موظفي القطاع العام الولاء لعبد الملك الحوثي⁵⁰ بموجب المدونة 'سيوقع كل موظف تعهدًا رسميًا بالالتزام بمتطلبات المدونة، وسيتم الاحتفاظ بنسخة في ملف الموظف'⁵¹. بموجب المدونة أيضا فالموظف الحكومي في محافظات سيطرة الميلشيا قُلزًا بدعم أنشطة الميلشيا وحضور فعاليات عبد الملك الحوثي زعيم الميلشيا.

وبما إن الحوثيين وهي جماعة تؤدي وظائف الدولة في المناطق الخاضعة لسيطرتها كان يُحتم عليها أن تحترم المعايير الدولية والإقليمية في اعداد هذه المدونات، ومع رفض قطاع كبير من موظفي القطاع العام في شمال اليمن لهذه المدونة فرضتها الميلشيا بالقوة وهددت كل ما يرفض الاعتراف بها بالطرد أو الاستبدال. نجد أيضا إن المدونة لا تتضمن ذكر النوع الاجتماعي وتخطب المستهدفون منها بصيغة الجمع باستثناء النص على ضرورة الالتزام بضوابط العفة اثناء العمل⁵² الأكثر مما سبق لم تحدد هذه المدونة سوي واجبات الموظف العام بينما تجاهلت حقوقه لاسيما المتمثلة في الراتب الشهري المجزي والمكافآت والترقيات والمعاش التقاعدي والتأمين الصحي وغيرها من الحقوق التي تكفل له حياة ميسورة⁵³.

6. انتهاك الحق في الصحة

وفقا لتقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان فإن 20.3 مليون يمني يفتقرون للخدمات الصحية الأساسية، وهو ما يؤثر على مدي تراجع الخدمات الصحية في اليمن لاسيما للنساء، فنحو 80% من المرافق الصحية التي تقدم خدمات للأمومة والطفولة لا تزال مغلقة. ولا تزال المرأة في شمال اليمن حيث يحكم

⁵⁰ Yemenis slam 'unjust' Houthi code of conduct for govt workers, <https://www.arabnews.com/node/2215026/middle-east>

⁵¹ Ibid

⁵² Between the Lines: Understanding the Houthi Employment Code of Conduct, <https://bit.ly/3yc342L>

⁵³ نص مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل العام، على الرابط التالي: https://www.saba.ye/storage/files/blog/1667842489_pTyQTA.pdf

الحوثيين بقوة السلاح، ممنوعة من الوصول لمعظم خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الرعاية الإنجابية، وقد بدأ هذا المنع بوسائل منع الحمل التي حظرتها في نهاية 2019 في بعض المرافق الصحية، قبل ان تعلق هذه الوسائل في أربع مناطق في محافظات صعدة، مما حرم السكان من خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن أساليب تنظيم الأسرة⁵⁴. وفي يونيو 2020 منعت هذه الوسائل في جميع المرافق الصحية الحكومية والعيادات الخاصة والصيدليات في محافظة صعدة. اطررت هذه الممارسات منظمة الصحة العالمية لتعليق أنشطتها في شمال اليمن⁵⁵.

في سياق متصل، استخدمت ميلشيا الحوثي ما يُسمى بالحارس القضائي للسيطرة على جميع المستشفيات الخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الميلشيا، كان آخرها السيطرة على مركز اليمن للقلب في 17 فبراير 2023، حيث أرسل الحارس القضائي مسلحون الي المركز لاستيلاء عليه، بذريعة أن بعض المتبرعين للمركز من خصوم الميلشيا السياسيين المؤيدين للمجلس الرئاسي، دون التقيد بأي إجراءات قضائية سواء من قبل النيابة العامة أو من قبل المحكمة. وفي 5 فبراير 2023، قامت الميلشيا بتعيين حارسًا قضائيًا على مستشفى الجبلي للعيون في محافظة اب تمهيدًا لمصادرتة. كما توسعت الميلشيا في استخدام أدوية طبية مُنتهية الصلاحية في مستشفياتها، فقد وثقت مؤسسة ماعت وفاة 19 طفلًا تتراوح أعمارهم بين ثلاث ونحو ثلاث عشر سنة مصابين بسرطان الدم في مستشفى الكويت في صنعاء وذلك بعد توزيع جرعة دواء كيميائي منتهي الصلاحية⁵⁶.

وقد لاحظت مؤسسة ماعت أن وزارة الصحة في الحكومة التي يديرها الحوثيين حاولت التنصل من مسؤوليتها من خلال رفض اصدار شهادة وفاة مُسببة في بعض الحالات التي توفت ولا يزال لم يجري فتح تحقيق في هذه الحادثة التي أدت لوفاة هؤلاء الأطفال⁵⁷. أثر ذلك بطبيعة الحال على قطاع الصحة في اليمن في نهاية عام 2021، كان ما يقدر بنحو 20.1 مليون شخص، أو ما يقرب من 70% من

⁵⁴ "Moments of Hell!", <https://mwatana.org/en/undermine-women/>

⁵⁵ لماذا علقت الصحة العالمية نشاطاتها في مناطق الحوثيين؟، <https://bit.ly/3ZXOLKZ>

⁵⁶ Calls for international probe into deaths of 18 children with leukemia in Houthi-held Sanaa,

<https://www.arabnews.com/node/2181646/middle-east>

⁵⁷ مستشفى الكويت في اليمن: غضب بعد وفاة عشرات الأطفال بسبب "أدوية فاسدة"، بي بي سي عربي، على الرابط التالي: <https://www.bbc.com/arabic/trending-63279597>

63279597

إجمالي السكان في البلاد، يفتقرون إلى الرعاية الصحية الأساسية، بينما نرح ما يقدر بنحو 3 ملايين شخص. بسبب عدم القدرة على الحصول على الرعاية الصحية.

7. انتهاك الحق في التعليم

تشير منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة إن من أصل 10.6 مليون طالب وطالبة في اليمن في سن الدراسة هناك 5.8 مليون تعطل تعليمهم من بينهم 2.5 مليون فتاة⁵⁸. وقد تسببت في ذلك عدة عوامل من بينها؛ الإغلاق الذي تبع انتشار وباء كورونا في اليمن؛ بجانب زيادة الرسوم الدراسية التي فرضتها وزارة التربية والتعليم التابعة لميلشيا الحوثي والتي ارتفعت بنحو 33% ما أدى إلى انصراف الأطفال عن التعليم بسبب قدرتهم المحدودة لتغطية نفقات التعليم⁵⁹.

كما أدى استخدام المنشآت التعليمية لأغراض عسكرية من جميع الأطراف إلى خروج هذه المنشآت التعليمية عن العمل، كما فاقم الهجوم على المدارس أيضاً خروج بعض الأطفال من العملية التعليمية حيث وصل عدد الهجمات على المدارس في الفترة من 2018 حتى نهاية 2022 نحو 142 مدرسة كانت قيد العمل. وأدى نقص المعلمين إلى تدهور إضافي للتعليم في شمال اليمن، حيث نبهت نقابة المعلمين إن نحو 60% من إجمالي العاملين في القطاع التربوي لم يحصلوا على مرتباتهم بشكل منتظم منذ 4 أعوام، وجري فصل 924 تربوياً من وظائفهم، واستبدلهم بشخصيات تابعة للمليشيا. وقد أدت هذه الممارسات التعسفية ضد المعلمين في اليمن، إلى تحول عدد كبير منهم للبحث على وظائف أخرى مثل العمل في النظافة أو عتالين، لكن ظلت أجورهم زهيدة ولا تغطي نفقاتهم اليومية.

في سياق متصل تدير وزارة التربية والتعليم في شمال اليمن نظاماً تعليمياً لسكان يبلغ حجمه أربعة أضعاف نظيره في الجنوب⁶⁰ مع ذلك شهدت المناهج في شمال اليمن تغيير جذرياً على نحو يكرس للطائفية واضطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تؤكد استبدال الوزارة الأناشيد الوطنية بما يعرف بـ "الزوامل" وهي ثقافة تتبع جماعة الحوثي وتكرس للعنف ضد الآخرين من المذاهب الأخرى. كما عززت من حضور زعماء الجماعة في المناهج الدراسية وقد دفعت هذه الممارسات بعض الآباء في الشمال إلى وقف إرسال أبنائهم إلى المدارس.

كما واجه المدرسين في مناطق سيطرة الميلشيا أعمال القتل والاختيالات والاختطاف فوفقاً لنقابة المعلمين فإن 1580 معلماً وتربوياً قتلوا في المناطق

⁵⁸ التعليم، يونيسيف اليمن، على الرابط التالي: <https://uni.cf/3VSikeX>

⁵⁹ Yemen, education system at risk due to conflict, Interco's, <https://bit.ly/3B7HG0i>

⁶⁰ CONFLICT AND COHERENCE, Page 10, <https://bit.ly/3UwPiQW>

التي الخاضعة للحوثيين، خلال الفترة من 24 أكتوبر 2014 وحتى 30 ديسمبر 2021، كما مارست ميلشيا الحوثي الاعتقال التعسفي والاغتيال للمعلمين والتربويين وقد وصل عدد المعلمين المعتقلين تعسفيا نحو 1173 معلماً، وفي وقائع محددة في 20 يناير 2021 أبلغت مصادر محلية إن مجموعة مسلحة اختطف 8 معلمين وموظفين تربويين واحتجزتهم في مدرسة بمديرية التعزية بمحافظة تعز.

القسم الثالث: الانتهاكات ضد الفئات الأكثر ضعفاً

تعرضت الفئات الضعيفة والمهمشة والأكثر ضعفاً في النزاع المسلح في اليمن لانتهاكات غير متناسبة من قبل ميليشيا الحوثي وكان تأثير النزاع واسع بشكل خاص على النساء والأطفال والأقليات والمهاجرين الذين تعرضوا لأشكال مختلفة من الاساءات لاسيما في مناطق سيطرة الحوثيين تتعارض هذه الانتهاكات مع الحماية الممنوحة لهذه الفئات بموجب القانون الدولي الإنساني.

1. النساء

تتضمن اتفاقية جنيف الرابعة وضعا خاصا للنساء فتنص المادة 27 على أنه "يجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن ولاسيما الاغتصاب والاكراه على الدعارة أو هتك حرمتهم مع ذلك واجهت النساء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين انتهاكات جسيمة من بينها العنف الجنسي، القيود على حقهم في الحركة، والعمل.

1.1 العنف الجنسي والاغتصاب

واجهت النساء في شمال اليمن لاسيما النساء اللواتي لهما ادوارا سياسية واجتماعية العنف الجنسي من قبل مشرفي سجون ميليشيا الحوثي، وقد استخدم العنف الجنسي على نطاق واسع خلال سنوات النزاع وكأداة للإكراه على الاعترافات⁶¹. واستخدم المدير السابق لدائرة المباحث الجنائية علي سلطان صالح زابن العنف الجنسي كأداة للتعذيب، وهو ما عرضه لعقوبات مجلس الامن بموجب القرار 2564 لسنة 2021. كما تعرضت بعض الفتيات للعنف الجنسي أيضا في قسم الامن القومي في سجن الصالح في تعز وهو السجن الذي تديره ميليشيا الحوثي⁶².

وكانت مؤسسة ماعت قد أطلعت على تقارير تؤكد تعرض نحو 71 سيدة في سجون ميليشيا للاغتصاب وحدوث عجز جنسي، نتيجة احتجازهن على أساس انتماؤهن السياسي المغاير لعقيدة الحوثيين وذلك حتى نهاية عام 2020، وأعطى الحوثيين لذلك مبرراً فيما يسمي بجهاد التطهير وهو اغتصاب مبطن على نهج الذي مارسها فيما سبق تنظيم داعش الإرهابي⁶³، إذ يقوم الحوثي المنتسب للسلالة الهاشمية الذي يرون فيه تفوقا ونقاء عرقيا

⁶¹ حالة سكان العالم 2022، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ص 8، على الرابط التالي: <https://bit.ly/41Y7kR2>

⁶² Strengthening responses to conflict-related sexual violence against boys deprived of their liberty in situations of armed conflict,

<https://bit.ly/3F0DqBD>

⁶³ "Yemeni Women on the Edge of the Abyss", a new report by the Maat Foundation on the occasion of International Women's Day,

<https://bit.ly/3ZT2ROe>

باغتصاب الضحية ووفق نظرتهم فإن ذلك يمنح النساء ميزة تتمثل في التطهر من الذنوب. وتُسهل هذه المهام ضد النساء المحتجزات في صنعاء ما يسمى بجهاز "الزيبات" ⁶⁴. وهو جهاز استخبارات بقيادة نسائية، أنشأه مدير جهاز البحث الجنائي في صنعاء سلطان زابن وتشمل مسؤوليات هذا الجهاز تفتيش النساء والمنازل، وتلقي النساء لعقيدة الحوثيين الهاشمية والحفاظ على النظام في سجون النساء، وتسهيل ما يسمى بجهاد التطهير ضد النساء اللاتي يرفضن الخضوع لتعليمات جهاز البحث الجنائي ⁶⁵. كما تعرضت النساء "المهمشات بصفة خاصة للاغتصاب وغيره من الانتهاكات الجنسية بسبب الإفلات العام من العقاب للمعتدين بسبب وضعهم كفئات درجة ثانية في المجتمع اليمني. ووفقاً لتقرير الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان في اليمن 2021، فإن "المهمشين ما زالوا هدفاً للعنف الجنسي الشديد. يتعارض الاغتصاب الجنسي في النزاعات المسلحة مع نظام رومًا الأساسي. وكان قرار مجلس الأمن رقم 2426 لسنة 2022 قد عزي وصف الحوثيين بالإرهابية لجملة أمور من بينها استخدام ممارسة الحوثيين العنف الجنسي ضد النساء الناشطات سياسياً ⁶⁶.

1.2 القيود على الحق في الحركة

قيدت مليشيا الحوثي حق النساء في مناطق سيطرتها في الحركة والتنقل وشملت القيود المفروضة على النساء اليمنيات حظر تنقل النساء اليمنيات داخلياً بين المحافظات اليمنية بدون وصي ذكر وخارجياً إلى دول أخرى أو على الأقل تقدير تقديم موافقة كتابية تسمح لهن بالسفر ⁶⁷. واستجابة للتعميم الحوثي في 21 سبتمبر 2021 صدر تعميم قبلي في مديرية بني حشيش في صنعاء يمنع النساء من استخدام وسائل النقل بدون وصي ذكر وقد منعت هذه القيود النساء لاسيما العاملات في المنظمات الإنسانية من السفر وأداء عملهم ⁶⁸، كما حرمت بعض السيدات من اكمال دراستهن الجامعية بالخارج. علي سبيل المثال عبير المقطري فتاة يمنية تبلغ من العمر 21 عاماً حازت علي منحة دراسية في القاهرة مع ذلك رفضت سلطات مطار صنعاء السماح لها بالسفر للقاهرة لاستكمال دراستها ⁶⁹. نبهت تقارير أيضاً اطلعت عليها مؤسسة ماعت أنه في أغسطس 2022، أصدرت هيئة تنظيم النقل البري التابعة لميلشيا الحوثي توجيهاً شفهياً ينص على عدم السماح للمرأة بالسفر بدون مرافقة محرم داخل المحافظات التي تسيطر عليها الميلشيا الي مناطق

⁶⁴ Ibid

⁶⁵ مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3dDKjip>

⁶⁶ Resolution 2624 (2022), <https://bit.ly/41UYzXT>

⁶⁷ Yemen's Houthis tighten restrictions on women, <https://bit.ly/3JgrPOY>

⁶⁸ أوزار الحرب على طرق اليمن، مركز اليمن للدراسات الاستراتيجية، <https://bit.ly/41ZicOA>

⁶⁹ الحوثيون يشددون القيود على حقوق النساء في اليمن، فرنسا 24، <https://bit.ly/3T7x9Kj>

الخاضعة لسيطرة مجلس القيادة الرئاسي، بناءً على ذلك رفضت وكالات تأجير السيارات تأجير المركبات للنساء دون محرم للقيادة من صنعاء إلى عدن. واجه هذا القرار على وجه التحديد عقبات هيكلية في التنفيذ نظرًا لأن بعض النساء قُتلن أزواجهن أثناء المعارك، فيما بعض النساء يحتجن للخروج أثناء عمل أزواجهن.

1.3 القيود على حق النساء في العمل

الحق في العمل مكفول بموجب مجموعة واسعة من الاتفاقيات التي صادقت عليها اليمن وأفادت ميليشيا الحوثي أن هذه الاتفاقيات تنطبق على إدارتها ما يعني التزامها بها، مع ذلك خالفت ميليشيا الحوثي هذه الالتزامات. علي سبيل المثال أصدرت الميليشيا في سبتمبر 2021 تعميماً يمنع المرأة من العمل في المنظمات الإغاثية بمحافظة حجة⁷⁰، وفي 23 يناير 2021 أجبر مسلحون تابعين للميليشيا مديرًا لمطعم إلى التعهد كتابيًا بأن المطعم 'لن يوظف النساء في أي فرع من فروع المطعم'. ما ادي لفقدان ثلاثين امرأة لوظائفها.

كما أطلق الحوثيين، ولاسيما جناح الضبط الاجتماعي في صنعاء حملة لمنع عمل النساء في المطاعم، قاد هذه الحملة ما يُعرف وقد وجه هذا الجناح بمنع عمل النساء في المطاعم والفنادق بدعوى إن ذلك يُخالف الهوية الإيمانية، تزامنت هذه الحملة مع إجراءات تحريضية ضد عمل المرأة في صنعاء وضواحيها، ورغم ما أورده مسؤولين في جماعة الحوثيين من إن هذه التصرفات فردية لكن سكان محليون أكدوا إن رجال الميليشيات نفذوا هذه الحملة في فترات مختلفة ومنذ نهاية عام 2020 وفي الشهرين الأوائل من 2021 وتضمنت هذه الحملات، تفتيش واسع النطاق على المطاعم والفنادق والحدائق لضمان تطبيق القرار، ومن المتوقع أن تفاقم مثل هذه التوجهات من الأوضاع الإنسانية والاقتصادية لطيف واسع من الأسر التي فقدت معيّلها في ظل تزايد أعداد القتلى جراء استمرار النزاع الحالي في اليمن⁷¹.

ويأتي قرار الحوثيين في إطار إيمانهم بتحريم الاختلاط بين الرجل والمرأة بشكل عام وهو ما أوضحه عدد من مُلاك المطاعم التي استهدفتهم حملة جماعة الضبط الاجتماعي في صنعاء حيث قال هؤلاء المُلاك إن الجماعة سلمتهم تعليمات باستبعاد أي نساء وعدم عملهن في المطاعم لمكافحة الاختلاط⁷². وترتب على ذلك إن خرجت اليمن من تصنيف مؤشر المساواة بين الجنسين لعام 2022 حيث استبعد المؤشر 12 دولة من بينهم اليمن نظرًا لعدم توافر المعايير الأساسية لحقوق النساء⁷³

⁷⁰ Yemen: Huthis 'suffocating' women with requirement for male guardians, <https://bit.ly/3JBpbWV>

⁷¹ قلق في صنعاء من التضيق على عمل النساء خارج المنزل، Independent عربية، 5 فبراير 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3bloHTF>

⁷² انقلابيو اليمن يمنعون عمل النساء بحملة تعسفية، الشرق الأوسط، 4 فبراير 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3qsCWuc>

⁷³ Global Gender Gap Report 2022, page 8, https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf

2. الأطفال

واجه الأطفال أشكال مختلفة من الممارسات الضارة والانتهاكات منذ بداية النزاع وخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين ولم تلتزم الميلشيا قط بالوعود التي قطعتها على نفسها لهيئات الأمم المتحدة بخصوص الأطفال، وقد استمرت في تجنيد الأطفال، والزج بالأطفال في أسوأ أشكال العمل. والتشجيع على الزواج المبكر في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.

2.1 تجنيد الأطفال

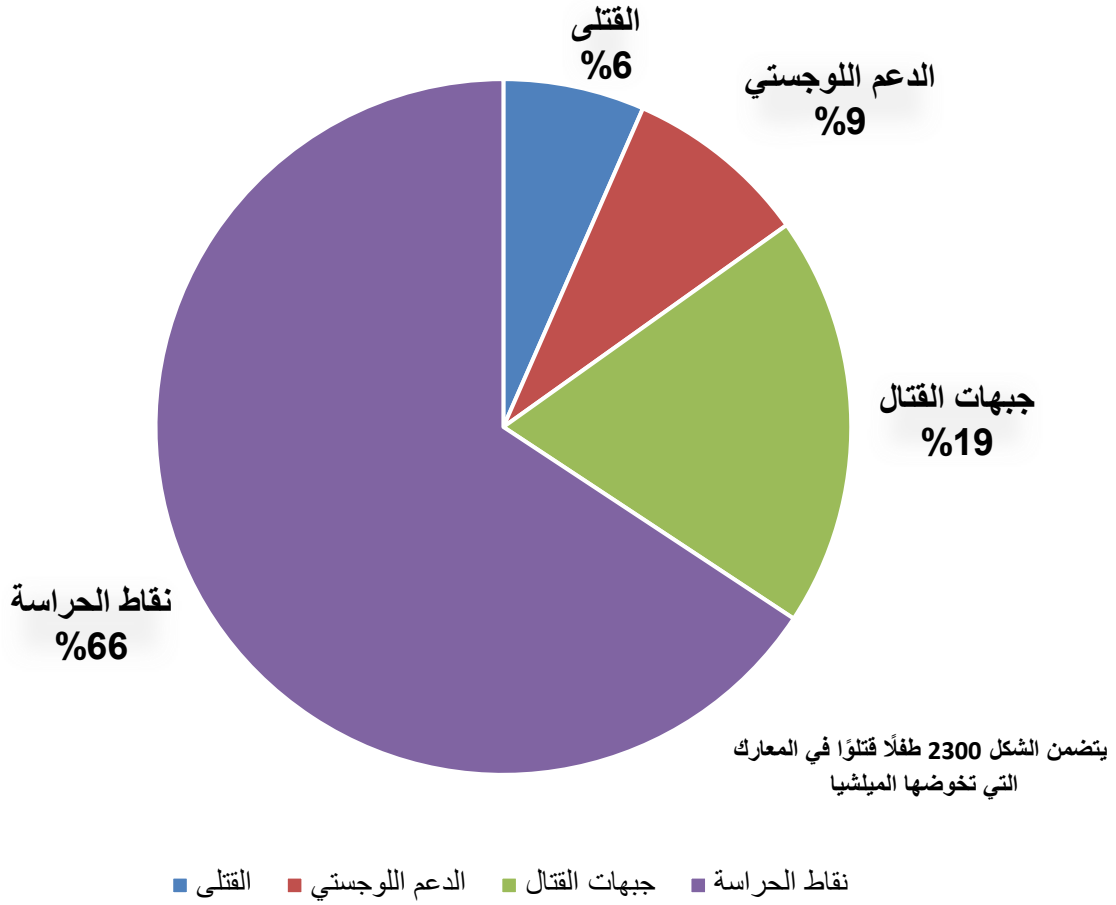
في 18 أبريل 2022 وقع الحوثيين خطة عمل مع الأمم المتحدة ممثلة في مساعد الأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح لوقف تجنيد الأطفال، وتمنح خطة العمل الحوثيين نحو 6 شهور "لتحديد جميع الأطفال دون سن 18 المجندين"، لإطلاق سراحهم وإعادة دمجهم في المجتمع. إلا أن تنفيذ هذه الخطة بقي موضع شك خاصة بعد خنث الحوثيين بوعودهم السابقة فيما يتعلق بمنع وإنهاء تجنيد الأطفال⁷⁴. وفي ظل استمرار مؤسسة ماعت والمنظمات المحلية اليمنية توثيق حالات تجنيد للأطفال بعد توقيع الميلشيا على خطة العمل مع الأمم المتحدة.

جدير بالإشارة إنه ثمة تفاوت فيما يخص التقديرات المتعلقة بالأعداد الفعلية للأطفال المجندين لدى ميلشيا الحوثي، فوفقاً لنائب المندوب الدائم لليمن في الأمم المتحدة مروان نعمان فقد جند الحوثيين نحو 35 ألف طفل منهم 17% دون سن 11 عاماً، منذ سبتمبر 2014 وحتى سبتمبر 2021، ومن بين هذا العدد أكثر من 6700 طفل ينشطون في جبهات القتال، قتل من بينهم أكثر من 2300 طفلاً في المعارك بين الحوثيين والقوات الحكومية المعترف بها شرعياً⁷⁵. فيما ينشط (الشكل التاسع)، ما يربو على 23 ألف طفل في نقاط التفتيش وأعمال الحراسة في مناطق سيطرة الحوثيين. بينما تُقدر منظمات محلية إن الحوثيين يجندون 21075 ألف طفل حتى فبراير 2023، بينما نعتقد إن الأرقام الفعلية أعلى من ذلك نظراً لأنه في الغالب ما يجري تجاهل المدارس الصيفية الذي يُنظمها الحوثيين للأطفال في عملية التوثيق.

⁷⁴ New Action Plan to Strengthen the Protection of Children Affected by Armed Conflict in Yemen Signed with the Houthis, Children and armed conflict, <https://bit.ly/3MS08Ap>

⁷⁵ مسؤول حكومي: جماعة الحوثي جندت 35 ألف طفل وزجت بهم في الحرب، الخبر بوست، 24 سبتمبر 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3v66CmC>

الشكل التاسع: الأطفال المُجندين وفقًا للمهام المختلفة



يتضح من الشكل السابق أن الحوثيين يعتمدون على الأطفال بشكل أكبر في نقاط الحراسة بنسبة 66% من إجمالي الأطفال المجندين لديها، ومن ثم جبهات القتال بنسبة 19% وهو ما يوضح الأهمية الاستراتيجية التي يوليها الحوثيين لهؤلاء الأطفال، حيث نحو 30 ألف طفل زج بهم في نقاط التفتيش والحراسة وجبهات القتال. ورغم التعهد الذي أبداه الحوثيين بإنهاء تجنيد الأطفال في خطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة إلا إنهم ما برحوا مستمرين في عمليات تجنيد الأطفال، فقد أطلعت مؤسسة ماعت على فيديوهات تؤكد استمرار هذه الممارسات حتى بعد توقيع الحوثيين لخطة العمل مع ممثلة الأمين العام علي سبيل المثال في شهر فبراير 2023 قامت الميليشيا بتجنيد 45 طفلاً ما دون 15 عاماً وأجبرتهم على الخضوع لبرنامج تدريبي في مخيم شمال غرب محافظة صنعاء. وفي تفاصيل هذه الواقعة أقامت جماعة الحوثي دورة طائفية للأطفال المخطوفين ووصفتها بـ 'دورة ثقافية' لمدة أسبوع، ثم ألحقهم بدورة قتالية مباشرة في معسكر التجنيد استمرت 15 يوماً قبل توزيعهم كمرافقة لقيادات عسكرية ميدانية في نفس المجموعة.

كما يُظهر مقطع فيديو جري تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي القيادي في الميليشيا "محمد البخيتي" وهو يزور معسكرًا صيفيًا في محافظة ذمار، وبفحص الفيديو نجد أن عشرات الأطفال يرتدون الزي العسكري ويرددون عبارات الولاء لزعيم الميليشيا عبد الملك الحوثي. ورد على لسان قياديين حوثيين إنهم لا يرون ثمة خطأ في تجنيد الأطفال باعتبار إن الأطفال من 10 الي 12 عامًا يعتبرون رجالًا.

وينص البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة على عدم أحقية الجماعات المسلحة باستخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة في أي حال من الأحوال ودعا هذا البروتوكول الدول إلى معاقبة هذه الممارسات جنائياً. وتضاف أطراف النزاع التي تُجند وتستخدم الأطفال من قبل الأمين العام، في قائمة العار التي يصدرها سنوياً للأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال أثناء النزاع، كما تحظر المادة 45 من قانون حقوق الطفل اليمني لعام 2000 استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، وتدعو إلى إنهاء تجنيد أي شخص دون سن 18 عاماً، ويتعارض تجنيد الأطفال مع القاعدة 136 من القانون الإنساني العرفي. كما تود مؤسسة ماعت توضيح إن ادعاءات ميليشيا الحوثي بشأن اقدم أسر الأطفال على تجنيدهم طوعية لا يُخالطها الصواب، لكن الظروف الاقتصادية قد تدفع بعض الأسر للسماح لأطفالهم بالانضمام الي الميليشيات من أجل زيادة دخل الأسرة والحصول على الحصص الغذائية المحددة من المساعدات، وفقاً لرب اسرة اطلعنا على شهادته فإن التباطؤ في ارسال اطفاله الي " المعسكرات الصيفية" سيحرم الأسرة من الحصص الغذائية⁷⁶، في بعض الحالات أيضا ينضم الأطفال من تلقاء أنفسهم الي الميليشيا لتفادي البقاء في دائرة مفرغة من الفقر.

2.2 أسوأ أشكال عمل الأطفال

يُنخرط الأطفال في أسوأ أشكال عمل الأطفال في اليمن، وقد لاحظت مؤسسة ماعت الزج بهؤلاء الأطفال فيما يعرف بعبودية المتاع، حيث يجري بيع الأطفال ونقل ملكيتهم وتوريثهم كممتلكات في محافظات الحديدة والمحويت وحجة وهي محافظات خاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي⁷⁷. وفي الغالب ما يتعرض هؤلاء الأطفال لمخاطر جسيمة من بينها القتل خارج نطاق القانون، في يوليو 2021 تعرض طفل يبلغ من العمر عشرة سنوات أثناء عمله ولا يزال بين الحياة والموت في المستشفى⁷⁸. ويتعارض زج الحوثيين بالأطفال في أسوأ أشكال العمل مع الغاية السابعة من الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.

⁷⁶ IN YEMEN, CHILD SOLDIERING CONTINUES DESPITE HOUTHİ PROMISE, Associated Press, <https://bit.ly/3ILZvVP>

⁷⁷ Child Labor and Forced Labor Reports 2019, US Department of Labor, Page 1239,

https://www.dol.gov/sites/dolgov/files/ILAB/child_labor_reports/tda2020/2020_TDA_BigBook_Online_optimized.pdf

⁷⁸ الحوثيون يتسببون بتشريد 25 ألف طفل، الشرق الأوسط، 21 يوليو 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3H9pgg0>

واتفاقيات منظمة العمل الأساسية، بما في ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 لعام 1973 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 لحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها لعام 1999.

3.2 زواج القاصرات

تواجه الفتيات الصغار المتزوجات مخاطر عديدة تتعلق بالتسرب من التعليم المبكر⁷⁹، فنحو 4 مليون فتاة ما دون 15 عامًا تزوجت في اليمن، ونحو 1.5 مليون طفل تزوجوا قبل 18 عامًا⁸⁰، وبشكل عام تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة إن أكثر من 72% من الفتيات في اليمن يتزوجن وهن ما زلن أطفال (أقل من 18 سنة)⁸¹. ويساهم الزواج المبكر في ارتفاع معدلات التسرب من التعليم. حيث من الصعوبة بمكان على الفتاة المتزوجة أن تكمل تعليمها فالأعراف الاجتماعية والنمطية في اليمن تدفع الأزواج إلى بقاء أزواجهن في المنزل وقصر مهامهم الحياتية على تربية الأطفال والأدوار المنزلية وهي ممارسات مقبولة لاسيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

وخلال الفترة من يونيو 2019 إلى يونيو 2021 أشارت التقديرات إن وقوع نحو 105 حالة زواج قسري ومبكر⁸²، وتنوعت الأسباب القاضية بالزج بالفتيات في هذه الممارسات الضارة بصحتهن، ويأتي في طليعة هذه الأسباب خوف الأهالي من الزج ببناتهن إلي جبهات القتال المختلفة، يأتي هذا بالتوازي مع الحاجة والعوز الاقتصادي لكثيراً من العائلات الذي يطروا لتزويج بناتهن في سن مبكر، فعلى سبيل الذكر أثارت قضية تزويج أب يمني لطفلة التي لا يتجاوز عمرها ثماني سنوات بـ 200 ألف ريال يمني بعقد موثق رسمياً في مناطق سيطرة الحوثي غضباً في اليمن، الأمر الذي أدى بنهاية المطاف إلي إلغاء إجراءات الزواج، ورغمًا عن إلغاء الزواج إلا أن هناك كثيراً من الحالات التي لاتزال مستفحلة لاسيما في المناطق الريفية في شمال اليمن⁸³، وأفادت شهادات أخرى إن الحوثيين في كثيرًا من الأحيان تجبر الأهالي على تزويج بناتهن إلي مقاتلي الجماعة أو قيادتها⁸⁴.

3. الأقليات

تقدر هيئات أممية عدد الأقليات في اليمن بنحو 10% من إجمالي السكان⁸⁵ بما في ذلك الأقليات الدينية والمهمشين والسود⁸⁶. وسعني في هذا لجزء من التقرير

⁷⁹ وضع المرأة اليمنية: من الطموح الى تحقيق الفرص، البنك الدولي، ص 7، على الرابط التالي: <https://bit.ly/36qRiXy>

⁸⁰ Country Profile of Phase I: UNFPA-UNICEF Global Program to End Child Marriage, Page 2,

<https://www.unicef.org/media/88851/file/Child-marriage-Yemen-profile-2019.pdf>

⁸¹ A Child Marriage Story "I was young, I was easily deceived", United Nations Population Fund, <https://bit.ly/35b5TFH>

⁸² الزواج بالإكراه ظاهرة حوثية تتركز في مناطق سيطرة الجماعة، الشرق الأوسط، مرجع سابق ذكره

⁸³ في زواج القاصرات البطلة هي الضحية، الانتدائيات العربية، يوليو 2021، <https://bit.ly/3H6kEH7>

⁸⁴ Yemen's Houthi-controlled areas see dramatic rise in child marriages. Al-Arabiya. <https://bit.ly/3H6AK3A>

⁸⁵ UNITED NATIONS YEMEN SUSTAINABLE DEVELOPMENT COOPERATION FRAMEWORK 2022 – 2024, Page 9, <https://bit.ly/3ZITLsS>

⁸⁶ TRIBES IN YEMEN An introduction to the tribal system, <https://bit.ly/3ydlL64>

بهؤلاء المهمشين الذين يشكلون الأقلية الأكثر عددًا ويُطلق عليهم لفظًا مثل "الخدم" وقد واجهت تلك الفئة تمييزًا عنصريًا ووصفًا في شمال اليمن. كما واجهوا انتهاكات أخرى تمثلت الحرمان من التعليم والتوظيف. كما جُندوا في إطار ما يعرف بمشروع احفاد بلال.

3.1 الحرمان من التعليم

يواجه أطفال المهمشين عقبات اجتماعية واقتصادية كبيرة أمام التعليم وقد يتركون المدرسة في وقت مبكر بسبب سوء المعاملة والتمييز في المدرسة⁸⁷، تشير التقديرات ان 40% من النساء المُهمشات لم يدخلن المدرسة قط. وفقا لرئيس اتحاد المهمشين تعرض أيضا الطلاب الجامعين من فئة المهمشين لتحديات في إتمام دراستهم بسبب أوضاعهم المزرية فهم يدرسون على ضوء الشموع، وهو ما يدفع بعض الطلاب في الثانوية العامة من فئة المهمشين إلى العودة مرة أخرى للشغل في الشوارع في حياكة الأحذية وفي النظافة العامة وعدم الالتحاق بالجامعة وتتعارض هذه الممارسات مع اتفاقية اليونسكو الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم وهي الاتفاقية التي من المفترض ان تُطبق احكامها حتي في أوقات النزاعات المسلحة.

3.2 التوظيف

لا يزال المهمشين يعملون في وظائف أقل مكانة في شمال اليمن، ويتقاضون اجورًا زهيدة تجعلهم يشكون المعيشية ويعيشون في فقرًا، ولا يزالون يعملون وفقا لتقرير الخارجية الامريكية لحقوق الانسان في كنس الشوارع والنظافة وخطاطة الأحذية. ساهم في عدم حيازتهم لوظائف مرموقة ارتفاع نسبة الامية بينهم حيث 70% منهم لا يقدرّون على القراءة والكتابة. وقد ارتبط ابتعادهم عن التعلم بتخوفهم من الاندماج في مجتمع تعرضوا فيه للوصم،⁸⁸ بجانب ذلك لم يتمكن معظم الخريجين من إيجاد وظيفة في أي مكان سوى في 'صندوق النظافة وتحسين المدينة'؛ وظيفة كان من الممكن أن يحصلوا عليها دون الحصول على تعليم، بنظام أجر يومي أو عقد.

3.3 التجنيد " أحفاد بلال "

في وقت سابق أعلن زعيم ميلشيا الحوثي عبدالملك الحوثي ادماج المهمشين في المجتمع اليمني وأطلق عليهم " احفاد بلال إلا إن هذا المشروع وفقا لتقديرات مستقلة كان هدفه تجنيد هذه الفئة، وعلي حد قول رئيس اتحاد المهشمين في اليمن فإن الحوثيين جندوا أكثر من 800 طفل من هذه الفئة وقد واجهت أسر هؤلاء الأطفال من فئة المهمشين الذين

⁸⁷ YEMEN COUNTRY REPORT ON OUT-OF-SCHOOL CHILDREN, Page 2, <https://uni.cf/3KStnm1>

⁸⁸ The Muhamasheen in Yemen: Alienation at the Bottom of the Heap, <https://bit.ly/3L9j65c>

ووضعت مليشيا الحوثي المهاجرين الأفارقة أمام خيارات كلاهم سيء، فإما استغلالهم في أعمال قتالية ضد القوات الحكومية أو دفع رسوم خروج من مراكز الاحتجاز، أو الترحيل القسري إلى المحافظات الجنوبية الخاضعة للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وتعرض هؤلاء المهاجرين لأعمال القتل خارج إطار القانون والاحتجاز التعسفي. تعرض المهاجرين لطيف واسع من المخاطر التي تتعارض مع الحماية المكفولة لهم بموجب القانون الدولي والقانون الدولي للاجئين والأعراف الدولية الأخرى وما زال حقهم في الحياة محفوفة بمخاطر جسيمة.

4.1 القتل خارج القانون

في عامي 2021 و2022 فقط قُتل وتعرض للإصابة نحو 1065 مهاجراً في شمال اليمن حيث يحكم الحوثيين، من بينهم نحو ألف مهاجر في 2022 فقط تعرضوا للقتل والإصابة على الحدود⁹⁰، وفي وقائع محددة قتل مسلحون تابعين لميلشيا الحوثي عمداً المهاجرين في مراكز احتجاز غير رسمية. علي سبيل المثال في 7 مارس 2021، أطلقت قوات الأمن التابعة لجماعة الحوثيين مقذوفات أو قنابل على مركز احتجاز للمهاجرين تابع لإدارة الهجرة والجنسية في محافظة صنعاء، ما تسبب في اندلاع حريق في المركز، ترتب عليه مقتل أكثر من 65 مهاجر أغلبهم من الجنسية الإثيوبية وإصابة أكثر من 200 آخرين منهم من لا يزال في حالة حرجة للغاية⁹¹، فيما تتفق مؤسسة ماعت مع ما ذهبت إليه المنظمة الدولية للهجرة التي أفادت بأن عدد القتلى قد يكون أعلى من ذلك بكثير.

خلفية عن الواقعة

جري وضع 550 مهاجر إثيوبي وبعضهم من الصومال وإرتريا في هنجر⁹² أو مرفق مزدحم للغاية بالمهاجرين، لم تتوقف المسألة عند حد الازدحام لكن شملت الظروف بالغة السوء منع حصول المهاجرين داخل المرفق على أغذية للنوم، ولم يتلقوا الطعام سوي في أوقات متباعدة وبكميات قليلة، ولم يحصلوا على كميات مياه مناسبة، وتعرضوا للإهانات والضرب والتهديد من حراس مركز الاحتجاز، الظروف السابقة المزرية دفعت المهاجرين إلى تنظيم إضراباً عن الطعام⁹³.

في وقت مبكر من يوم 7 مارس 2021 بحسب شهادات بعض المهاجرين المحتجزين والتي رصدتها مؤسسة ماعت، رفض بعض المهاجرين تناول الإفطار.

⁹⁰ المنظمة الدولية للهجرة تُحذّر: ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في اليمن في ظل ارتفاع أعداد المهاجرين الوافدين، <https://bit.ly/3T2XeKz>

⁹¹ الجالية الأفريقية في اليمن تشيع 44 مهاجراً ماتوا حرقاً في صنعاء، أنديندنت عربية، 14 مارس 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3xGNom2>

⁹² بناء كبير مرتفع مقوس الشكل

⁹³ اليمن: مقتل عشرات في حريق بمركز احتجاز للمهاجرين، هيومن رايتس ووتش، 16 مارس 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/2UliEZt>

في الساعة الواحدة بعد الظهر، عاد الحراس بطعام الغداء، لكنّ المحتجزين استمروا في رفضهم الحصول على الطعام. بعد أن تعرف حراس المركز على منظمي الاحتجاج، أخرجوهم من الهنجر، وضربوهم بالعصي الخشبية وأسلحتهم النارية. كرد فعل على ذلك قام المحتجزون بإلقاء الأطباق، وأصابوا أحد حراس الأمن في وجهه الذي اتضح فيه أثر جروح. جمع الحراس المهاجرين بعدها في مكان قريب واحتجزوهم في الهنجر. بعد دقائق تفاجئ المهاجرين المحتجزين بقوات أمن تردي الرزي الأسود والأخضر والرمادي، مدججين بالأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى، اعتلى أحد أفراد الأمن أنفين الذكر سطح الهنجر الذي كان به بعض الفتحات للتهوية وأطلق مقذوفتين ناريتين قال المهاجرون إنّ القذيفة الأولى جعلت عيون المهاجرين في الهنجر تذرف بالدموع. انفجرت الثانية، التي أسماها المهاجرون بالـ "قنبلة"، أحدثت هذه القنبلة دويًا في المركز واشغلت الحريق في كافة أركانه⁹⁴.

في 17 مارس 2021، اعترف الحوثيين بمسؤولية قوات الأمن التابعين لهم في حريق مركز الاحتجاز الخاص بالمهاجرين وأفادوا إن 11 جنديًا من إدارتي مكافحة الشغب والجوازات مسؤولين عن إحراق 45 من المهاجرين وإصابة 170 آخرين، هذه الأرقام اتضح فيما بعد إنها أعلى من ذلك بكثير، وقالت الميليشيا إن القنابل المستخدمة في اشغال الحريق هي قنابل دخانية من نوع "CS" وقال الحوثيين إن الجنود احتجزوا لحين تقديمهم للمحاكمة، وأفادوا بفتح تحقيق مستقل في الحادثة، وفي شهادات للجنود قالوا إنهم لم يأثمروا من رؤسائهم لإطلاق القنابل، لكن حتى كتابة هذه التقرير، لم نعرف النتائج النهائية لهذا التحقيق⁹⁵، وتري مؤسسة ماعت إن اعتراف الحوثيين بجريمة مركز احتجاز المهاجرين في صنعاء وهي بمثابة جريمة ضد الإنسانية لا يمكن أن تعفيهم عن المسؤولية ولا بد فتح تحقيق شامل ومستقل بالتعاون مع المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ولا بد لأي تحقيق ان يستدعي من أعطوا الأوامر للجنود بإطلاق القذائف والنيران صواب هنجر الاحتجاز، إن الإفلات من العقاب على هذه الجريمة سيجعلها نمطًا متكررًا مثلها مثل جميع الانتهاكات التي تمارسها الميليشيا.

وكانت مؤسسة ماعت قد وثقت في 16 أبريل 2020، احتجاز عناصر مسلحة تابعة للحوثيين الألاف المهاجرين الإثيوبيين في قرية الغار في محافظة صعدة وهي قرية تؤوي المهاجرين بشكل غير شرعي. طلبت العناصر المسلحة من المهاجرين ركوب عربات نقل صغيرة

⁹⁴ مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: <https://bit.ly/2UliEZt>

⁹⁵ وأخيرًا.. ميليشيا الحوثي تعترف بأحداث "مجزرة صنعاء"، سكاي نيوز عربية، 22 مارس 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3z0t5jC>

واقنادتهم الي الحدود السعودية وأطلقت الرصاص الحي على شخصين حاولا الفرار، فلقوا حتفهم في الحال⁹⁶.

وفقا لشهادات مهاجرين كانوا على متن عربات النقل الصغيرة التي بلغت خمسون عربية، قُتل أربعون شخصا بسبب إطلاق الحوثيين قذائف الهاون والرصاص الحي على المهاجرين علي الحدود مع المملكة العربية السعودية، إن معاملة الحوثيين غير الإنسانية للمهاجرين تتعارض مع الحماية المكفولة لهم في القانون الدولي وفي كافة الأعراف الدولية، وبما إن الحوثيين جماعة فاعلة تمارس وظائف شبيهة بوظائف الدولة فهي مطالبة بالامتثال للقانون الدولي، وتري مؤسسة ماعت إن استمرار تنصل الحوثيين من هذه الالتزامات خاصة ناحية المهاجرين قد تؤدي الي خسائر فادحة في أرواح هؤلاء المهاجرين⁹⁷.

4.2 الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان، الاحتجاز او الاعتقال التعسفي للمهاجرين بما في ذلك الذين يدخلون بطرق غير شرعية، ويجب ألا يخضع المهاجرين للاحتجاز التعسفي أو غير من أشكال الإكراه في ظروف غير مناسبة، ووفقا للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين " لا ينبغي اعتبار الدخول أو الإقامة غير القانونية جرائم جنائية، وإن المهاجرين غير الشرعيين لا يجب النظر إليهم كمجرمين⁹⁸.

إلا أنه وفي أعقاب انتشار جائحة فيروس كورونا وبإعلان جماعة الحوثيين إن أول إصابة بالفيروس ترجع إلى مهاجر صومالي، شنت الجماعة في صنعاء وفي غيرها من المحافظات التي تخضع لسيطرتها حملات واسعة ضد المهاجرين، وأودعتهم في مراكز احتجاز غير آدمية، تفتقر لمقومات البقاء على قيد الحياة، فكميات قليلة من الطعام ومياه غير نظيفة، وغرف النوم ليس بها فتحات للتهوية، وقدرت المنظمة الدولية للهجرة عدد المحتجزين من المهاجرين في صنعاء فقط بأكثر من 3 آلاف مهاجر حتى سبتمبر 2020، يعيشون في أحلك الظروف⁹⁹.

من بين الأرقام السابقة احتجزت ميلشيا الحوثي تعسفياً نحو 900 مهاجر داخل مركز الاحتجاز التابع لمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في صنعاء قبل اندلاع الحريق التي أودي بحياة العشرات من المهاجرين، مع العلم إن عدد المحتجزين داخل المرفق يفوق السعة الاستيعابية له بنحو ثلاث مرات¹⁰⁰. ويبقي هؤلاء

96 اليمن: الحوثيون يقتلون ويطردون مهاجرين إثيوبيين، هيومن رايتس ووتش، 13 أغسطس 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3hJApui>

97 مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3hJApui>

98 " محتجزون ومجردون من إنسانيتهم " تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ص 14، على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3r9Y75W>

99 مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3xP2OEM>

100 "الهجرة الدولية": ظروف احتجاز المهاجرين باليمن "لا إنسانية"، سكاي نيوز عربية، 15 مارس 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3riQ5rB>

المهاجرين رهن الاحتجاز حتى يقوموا بدفع رسوم الخروج والتي تتخطى 500 دولار في أحيان كثيرة، ولا يقدر غالبية المهاجرين علي دفع تلك الرسوم الباهظة، ويجري مساومتهم في بعض الأحيان من أجل الانخراط في القتال مع الحوثيين ضد الحكومة اليمنية والتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، مقابل دفع رسوم الخروج والحصول على مبالغ إضافية. أما من يرفض فيظل في الأماكن المخصصة لاحتجاز المهاجرين وهي عبارة هناجر او مرافق لا تصلح لاحتجاز الأشخاص ويلاحظ فيها الازدحام الشديد، وانعدام الإضاءة والتهوية، ما يُسهل انتشار الأمراض المعدية مثل الجدري والجرب وغيرها من الأمراض.

ولا يزال جبر ضرر هؤلاء المهاجرين بعيد المنال حيث تفتقر المحاكم حتى في حالة وصول المهاجرين إليها لخدمات الترجمة الشفوية أو المساعدة القانونية للمهاجرين، ما جعل المهاجرين لقمة سائغة، فمنهم من قبل بالوضع الحالي في شمال اليمن وعمل كعمال نظافة وفي ورش السيارات ومنهم من فلتحت الميلشيا فاستقطابه ومنهم من غادر إلى الحدود رغبة في الذهاب إلى المملكة العربية السعودية، وآخرين فضلوا العودة مرة أخرى إلى دولهم الأصلية.

4.3 الترحيل القسري

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي العرفي، الإعادة القسرية للمهاجرين واللاجئين إلى دولهم الأصلية، وتطالب كافة المواثيق الدولية بتوفير الحماية للمهاجرين حتى في حالة دخولهم إلى بلد العبور أو المقصد بطريقة غير شرعية، غير إن ميلشيا الحوثي لم تلتزم بمبدأ عدم الإعادة القسرية للمهاجرين، وفي أبريل 2021 فضت قوات مكافحة الشغب التابعة لجماعة الحوثيين الإرهابية في صنعاء اعتصاماً لمئات من المهاجرين الأفارقة الذين كانوا معتصمين أمام المفوضية السامية لشئون اللاجئين بصنعاء وترتب علي عملية الفض، قتلي 2 من المهاجرين وإصابة المئات من بينهم ما يربو علي 55 امرأة نتيجة استخدام الرصاص الحي، بالإضافة إلي نهب ممتلكاتهم ومستلزماتهم الشخصية مثل الهواتف المحمولة والأموال التي كانت بحوزتهم في حين تم ترحيل آخرين إلى محافظات تعز ولحج وذمار¹⁰¹. ومع ان الحق في حرية التجمع السلمي، مكفول لكل انسان، ولا يمكن أن يكون ذريعة لترحيل المهاجرين قسرياً، حيث بدأت جماعة الحوثيين في 3 أبريل 2021، نقل قسري لمئات المهاجرين الأفارقة بعد ساعات من تنظيم تجمع سلمي أمام المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في صنعاء، الذين تجمعوا للمطالبة بتحقيق دولي في المحرقة التي تعرضوا لها في مارس 2021، ووصل

¹⁰¹ ترحيل المهاجرين الأفارقة من صنعاء، الشارع، 4 أبريل 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3elaWW7>

عدد المهاجرين الذين نقلتهم جماعة الحوثيين قسرياً إلى مناطق أخرى خارج صنعاء ، أكثر من 500 مهاجر، منهم 210 ذكور، و200 طفل وامرأة، جميعهم إثيوبيون، بالإضافة إلى 45 مهاجراً صومالياً، من بينهم نساء وأطفال، على متن شاحنات نقل متوسطة من نوع دينات، وصولاً إلى محافظة ذمار¹⁰² في سياق متصل، أجبر المهاجرون الذين نقلوا قسراً علي كتابة تعهدات بعدم العودة إلى صنعاء، ومن ثم الاتجاه بهم ناحية محافظة تعز¹⁰³.

وفي أغلب الأوقات تمت عملية الترحيل القسري بدون إبلاغ المنظمات المعنية بالمهاجرين في اليمن مثل المنظمة الدولية للهجرة أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين. وكان من بين المهاجرين الذين تم ترحيلهم طيف واسع من الجرحى الذين أصيبوا في عمليات فض الاعتصام أمام مقر المفوضية السامية لشئون اللاجئين، الذين أجبرتهم قوات الأمن التابعة لجماعة الحوثيين على النزول من على متن الشاحنات والمشى على الأقدام باتجاه مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً¹⁰⁴.

ووفقاً للمحاماة عرفات جبريل بكر فإن المهاجرين المرحلين، نقلوا قسراً إلى بعض المناطق الخالية من السكان والتي تفتقر لأدنى مقومات الحياة الأساسية، فهي مناطق خالية من الماء أو الغذاء. ومع إعلان أول إصابة بجائحة كورونا في اليمن، ونسبها إلى مهاجر صومالي، شرعت جماعة الحوثيين في نقل ما يربو على 2000 مهاجر إلى الجنوب حيث مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، وتأتي عمليات الترحيل والنقل القسري للمهاجرين إلى الجنوب في سياق تتصل جماعة الحوثيين من كافة التزاماتها المفروضة عليها بموجب القانون الدولي ناحية المهاجرين¹⁰⁵.

¹⁰² ترحيل وقتل واعتقالات.. الحوثي ينكل بالمهاجرين الأفارقة، العين الإخبارية، 3 أبريل 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/2U6ZdDK>

¹⁰³ ترحيل المهاجرين الأفارقة من صنعاء، الشارع، 4 أبريل 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3kk8Pph>

¹⁰⁴ المرجع السابق نفسه

¹⁰⁵ الأمم المتحدة: ارتفاع عدد المحتجزين من المهاجرين الأفارقة في سجون الحوثيين بصنعاء، العاصمة، 8 سبتمبر 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/36EGJwO>

النتائج والتوصيات

إن الإشكال الرئيسي في اليمن على وجه التحديد، هو إن الجماعة المسلحة " ميلشيا الحوثي " التي انقلبت على كافة مقررات إرساء حكم ديمقراطي وتداول سلمي للسلطة، كنتائج مؤتمر الحوار الوطني، والآلية التنفيذية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، وقرارات مجلس الأمن، تنصلت من التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي، وإن الوعود التي تقطعها على نفسها باحترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان لا تشكل إلا مجرد وعود ولم تنعكس أبدًا على حالة حقوق الانسان في شمال اليمن. كما إن استثناء الإفلات من العقاب وعدم المساءلة وتجاهل فتح أي تحقيقات جادة في جميع الممارسات التعسفية التي أقدم عليها مسلحو الميلشيا، شجع على ترسيخ نمط من الانتهاكات ممثل في استهداف المدنيين بلا وازع، والتعذيب الممنهج، وإصدار احكام جائرة بالإعدام بإجراءات تعسفية وموجزة ضد الصحفيين والمدافعين عنة حقوق الانسان والمدنيين بشكل عام.

وبناءً على ما تقدم توصي مؤسسة ماعت:

أولاً: الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

- **النظر في تنصيف الحوثيين كجماعة إرهابية اتساقاً مع قرار مجلس الامن رقم 2624 لسنة 2022؛**
- **ربط تمويل البرامج التي توفر الحماية للفئات الأكثر ضعفاً والمساعدات الإنسانية باحترام ميلشيا الحوثي لحقوق الإنسان؛**
- **الضغط على الحوثيين من أجل إنهاء الحصار على محافظة تعز اليمنية ووقف الانتهاكات المستمرة في جميع قري المحافظة، وضمان وصول المرضي الي مراكز الرعاية الصحية؛**
- **الضغط على الحوثيين من أجل الغاء الحكم الجائر بالإعدام الصادر عن المحكمة الجزائية في صنعاء ضد الصحفيين الأربعة وضمان تواصل هؤلاء الصحفيين مع اسرهم والمحامين المكلفين بالدفاع عنهم.**
- **الضغط على الحوثيين من اجل الغاء التعميم القاضي بمنع تنقل النساء من وإلى المحافظات اليمنية والسفر الي الخارج بدون وصي ذكر؛**

- الضغط على الحوثيين من أجل إلغاء مدونة السلوك الوظيفي التمييزية التي دخلت حيز التنفيذ في شمال اليمن.

ثانياً: مجلس الأمن

- شمول العقوبات الدولية لوزير الداخلية عبد الكريم أمير الدين الحوثي في حكومة الحوثيين غير المعترف بها، لمسؤوليته المباشرة عن تعذيب آلاف من المعتقلين بما في ذلك الصحفيين بجانب إشرافه على تجنيد الأطفال.
- إحالة جرائم جماعة الحوثيين الإرهابية إلى المحكمة الجنائية الدولية وملاحقة كافة المتورطين في أعمال تنافي ومعايير حقوق الإنسان الأساسية.